عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

نحو تعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني في احداث تنمية مستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية

سميرة توفيق محمد نايفة

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1432 هـ-2011 م

نحو تعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني في احداث تنمية مستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد:

سميرة توفيق محمد نايفة

بكالوريوس اقتصاد– جامعة بيرزيت– بيرزيت – فلسطين

المشرف: أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

1432 هـ-2011 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة الرسالة

نحو تعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني في احداث تنمية مستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية

سميرة توفيق محمد نايفة
الرقم الجامعي: 20812524

المشرف: أ. د. طارق الحاج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2011/07/16 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ. د. طارق الحاج التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: د. سمير أبو زنيد التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1432 هـ / 2011 م

الإهداء

إلى روح الشهيد ياسر عرفات.....القائد والمعلم

إلى شهداء الأقصى المبارك الذين رووا بدمائهم الزكية ثرى هذا الوطن الطاهر

إلى أسرانا البواسل القابعين ..... خلف قضبان الاحتلال

إلى الأم التي تعلم صغيرها أنشودة الوطن ..... كل صباح

إلى شعبنا الصامد تحت. ..... أنات الجراح

إلى روح والدي ..... الانتماء

إلى والدتي .....العطاء

إلى زوجي وأبنائي مروان وحمادة..... الأمل والمستقبل

إلى إخواني وأخواتي ..... إلى أصدقائي وأحبائي

إلى أساتذتي في جميع..... مراحل تعليمي

اهدي عملي هذا

سميرة توفيق محمد نايفة

إقرار

اقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وان هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

الاسم: سميرة توفيق محمد نايفة

التاريخ:.....

الشكر والعرفان

الشكر لله أولا والحمد لله الذي أعانني ومنحني القدرة على إكمال هذه الدراسة والصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ثم جزيل شكري وتقديري العميق إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور طارق الحاج الذي كان له فضل الرعاية والمتابعة والتشجيع والإشراف وتقديم النصائح القيمة ، والى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور سمير أبو زنيد والدكتور عبد الوهاب الصباغ.

ولا انس التقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الأفاضل والعاملين في معهد التنمية المستدامة وعلى رأسهم الدكتور الفاضل زياد قنام وكل من ساعدني في الحصول على كتاب أو بحث أو أي مرجع آخر لإتمام هذه الدراسة، والى جميع المؤسسات والمراكز العملية والحكومية والأهلية والأصدقاء الذين قدموا لي المساعدة من أي نوع كانت

وما توفيقي إلا بالله

الحمد لله رب العالمين

سميرة توفيق محمد نايفة

مصطلحات الدراسة

وزارة الاقتصاد الوطني : هي الوزارة التي ينظم عملها النظام الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15/08/م.و/أ.ق) لسنة 2004 بتاريخ 2004/3/15. وقد فصل هذا النظام رسالة الوزارة وأهدافها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي والوظيفي، ومهام واختصاصات المناصب العليا والجهاز التنفيذي فيها. (أبو دية، 2006)

التنمية المستدامة : التنمية المستدامة بأنها:"التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر والاستجابة لاحتياجاتهم".(مسعود، 2010)

الحكومة : راسمة السياسات وصانعة القرارت السياسيه التي تراعي جوانب ومناحي التنمية المستدامة ، كما يفترض منها لعب الدور الرقابي المتابع لنواحي التنمية المستدامة. (مرعي، 2003)

الإدارة الرشيدة : هي تلك الإدارة المستندة على الأسس الحديثة في الإدارة وتساهم في تحسين المستوى المعيشي وخلق فرص العمل، معتمدا على المشاركة الشفافية والمساءلة. (الخضيري، 2007)

التنمية الاقتصادية : عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيراتٍ جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبًا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمعٍ ما (إنجهام، 2010).

التنمية الاجتماعية : الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة (علي، 2010).

التنمية البيئية : إدراك الفرد لبيئته وإحساسه ووعيه بها، ومعرفته بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها ووسائل حلها (هلال، 2005).

التنمية القانونية : تنمية الوعي القانوني، ونشر القوانين وتطبيقها، وممارسة الإجراءات القانونية، ورفع مستوى تنظيم العلاقات بين الأفراد، وتحسين مستوى التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع (العزام، 2009).

تعزيز : هو أي فعل او حدث يأتي بعد السلوك ويؤدي الى زيادة في حدوث ذلك

السلوك (حجاج، 1990).

محافظات شمال الضفة الغربية : محافظات جنين، وطوباس، وطولكرم، وسلفيت، وقلقيلية، ونابلس.

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع وزارة الاقتصاد الوطني، ودورها في إحداث تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية، بالإضافة إلى بيان اثر متغيرات الدراسة : العمر، والجنس، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، و النشاط الرئيس للمؤسسة التي ينتمي المستجيب، في آراء المبحوثين، وتكون مجتمع الدراسة من رؤساء البلديات، ومديري الجمعيات المهتمة بالاقتصاد والتنمية والبيئة، والتجار المسجلين على أنهم تجار درجة ممتازة في الغرفة التجارية، والمديرين العامين في الوزارة، والبالغ عددهم (1974). واختيرت منه عينة بطريقة طبقية عشوائية، وتكونت من (397)، أي ما يقارب (20.1%) من مجتمع الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة، قامت الباحثة بإعداد استبانة بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات ذات الصلة، وتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين وتم استخراج معامل الثبات بواسطة معادلة كرونباخ الفا، حيث بلغ (0.97)، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال اختبار " ت " ، وتحليل التباين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الدرجة الكلية لوجهة نظر المبحوثين حول واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة كان متوسطاً وكذلك دورها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية. كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس ،العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، والنشاط رئيس المؤسسة، كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي ولصالح أصحاب الشركات.

وبناءً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، أوصت الباحثة بتوصيات منها: ضرورة انفتاح وزارة الاقتصاد الوطني على القطاع الخاص، وعقد الاتفاقات معه، وتقديم الاستشارات المناسبة، لتفعيله في ميدان التنمية بكافة أوجهها، توثيق الصلة مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتنمية، والاستفادة من تجربتها في ذلك المجال،تقوية مسار الصناعات التقليدية، والصناعات الشعبية، لما في ذلك من إسهام في تعزيز البنية التحتية للتنمية، والاستقلال الاقتصادي، وتشغيل عدد أكبر من الأيدي القادرة على العمل، وتخفيف نسبة البطالة.

Towards strengthening the role of the Ministry of National Economy in the sustainable development in the northern West Bank

Abstract

The study aims at identifying the reality of the Ministry of National Economy and its role in giving birth to the sustainable development in the fields of: economy, society, law, environment; in addition to clarifying the effect of the study variables: age, gender, scientific degree, job title and the main activity of the respondent's institution. The community of the study comprises heads of municipalities and the directors of the associations interested in economics, development and environment besides traders registered as first rank in the commercial chamber in addition to the ministry's working directors; the members mounted to (1974). The sample was selected in a stratified random way including (367) which equals approximately (20.1%) on the study community. To achieve the aim of the study the researcher has prepared a questionnaire based on reviewing related previous literature. The questionnaire was verified by a committee of arbitrators while the stability coefficient was inferred by adopting Cronbach alpha formula. To illustrate, the stability coefficient mounted to (0.97). Further, the data were analyzed using (SPSS) through testing (C) besides analyzing the variance.

The outcomes of the study revealed that the total degree of the respondents' opinions concerning the reality of the Ministry of National Economy and its role in giving birth to the sustainable development in the fields of: economy, society, law, environment was moderate. Moreover, the study noted the absence of differences that are statistically significant that can be due to variables of: gender, age, scientific degree, scientific specialization, years of experience and the main activity of the institution. Above all, the study pointed out the existence of differences that are statistically significant and can be due to variables of: job title and the interest of company owners.

Based on the findings of the study, the researcher recommended the following:: The necessity of having the Ministry of Economy opened to the private sector as well as concluding agreements with it besides providing suitable consultation so as to activate its role in the field at all levels. To add, it is crucial to strengthen the relation with the international organizations that are interested in development besides benefiting from their experience in the domain. It is also important to enhance the track of traditional industries, popular industries. This would contribute to enhance the infrastructure of the development and economic independence in addition to recruiting a greater number of workers in a way that alleviates the burden of unemployment.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

إن البحث في ميدان التنمية المستدامة يتطلب استثمار الحقائق والمعلومات المتوفرة من أجل تحديد وتطوير الأنظمة، وتفعيل دورها في مجال التنمية المستدامة؛ لتحقق المجتمعات الصدارة في شتى الميادين العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لهذا يتوقف تقدم الأمم وتأخرها على فاعلية الحكومات، وقدرتها على استيعاب الانفجار المعرفي ومواكبتها التحولات الجذرية المتلاحقة في ميدان تقنيات المعلومات والاتصالات، ومشاركتها في صنع المعرفة عن طريق البحث العلمي، وانفتاحه على محيطه الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق التنمية المنشودة.

وعند الحديث عن التنمية المستدامة، فالإنسان هدفاً وغاية نهائية؛ وذلك في إطار إشباع حاجاته المادية واللامادية، وتوفير الظروف المجتمعية التي تحقق رغبات الإنسان وطموحاته المستقبلية. والهدف من ذلك تجنب الفرد ويلات الفقر والفاقة والمرض والجهل والتهميش الاجتماعي، وتمكينه من الاستمتاع بالأمن على حياته وحاضره ومستقبله، وتوفير فرص المشاركة ومجالاتها في مسيرة مجتمعه، تعبيراً وقراراً وتوجيهاً. كما وأن تنمية الموارد المستدامة هي وضع قضايا الإنسان في إطار أوسع وأرحب من الإطار الاقتصادي الذي ركز على تنمية الإنسان كمورد بشري في خدمته الاقتصاد والإنتاجية. وشاع تبرير الاهتمام بالمورد البشري من الناحية الصحية أو التعليمية، أو السكنية؛ لأن ذلك عامل هام في زيادة مستوى تحسين حياة الإنسان، أضف إلى ذلك أن عطاء الإنسان وجهده ليس مجرد محصلة ميكانيكية آلية لما بني عليه، لكنه خليفة الله في أرضه، كائن فاعل، كذلك حريص على التطوير والإبداع (عمار، 1992).

وتُعرّف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989). وتُعد الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات، فأهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات الحكومية، وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها. وتعد وزارة الاقتصاد الوطني واحدة من الوزارات الهامة في هذا المجال، حيث يقع على عاتقها وضع السياسات التي تراعي جوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية، كما يفترض منها لعب الدور الرقابي المتابع لنواحي التنمية المستدامة. (مرعي، 2003)

ونظراً لكون الجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطاً كمؤشر وكنتيجة لهذه ال تنمي ة فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل و أمنه الوظيفي، وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها، وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي. وعليه يجب أن تكون السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص مرتبطة بالإنتاج النظيف، وتقليل التلوث بمختلف أنواعه، وتؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات ، وتوفر الدعم الشعبي والرسمي وذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي، ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات، والنهوض بأفرادها. (بهاء الدين، 2005)

ولقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى وجود فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، وهو (علم اقتصاد البيئة) الذي يعرّف على أنه (العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية، مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً)، وبمقارنة هذا المفهوم البيئي لعلم الاقتصاد مع المفهوم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد والذي يعرّف على أنه (العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، أو إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة)، نجد أن المفهوم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد بدأ يتغير ولم يعد متناسباً مع متطلبات تطور النشاط الاقتصادي ومتطلبات التنمية المستدامة والضغوطات البيئية (ماهر، 2005).

ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول استقصاء دور وزارة الاقتصاد الوطني في المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية.

2.1 مبررات الدراسة

هناك مبررات موضوعية، ومبررات شخصية، تُوضّح بما يلي:

1.2.1. المبررات الموضوعية:

حيث أن وزارة الاقتصاد الوطني واحدة من أهم المؤسسات الرسمية التي ترتبط بعمليات النمو والتنمية المستدامة، وان دورها يتعدى عمليات التجارة الخارجية والترخيص وخلافه من الأمور اليومية للوزارة، حتى يصل هذا الدور إلى ممارسة مهامها في إحداث تنمية مستدامة . وتعتبر المحافظات الشمالية واحدة من أهم محافظات فلسطين وفيها عمق بيئي واقتصادي واجتماعي كبير نظرا للمساحات الكبيرة المؤهولة والزراعية والصناعية، و حيث إن وزارة الاقتصاد الوطني واحدة من مقومات التنمية المستدامة، ومن المفروض أن تلعب دورا في عملية التنمية المستدامة، وحيث أن البحث سوف يتناول هذا الموضوع الجديد والذي يؤثر في عملية التنمية المستدامة، ودور وزارة الاقتصاد الوطني فيها، وبما أن الوزارة قد تكون واحده من أهم العناصر الداعمة للاقتصاد ، والمجتمع، والبيئة، وهي العناصر المؤثرة بصوره فاعلة في التنمية المستدامة، وجدت الباحثة أن هناك ضرورة لإبراز هذا الدور، ومدى تأثيره على التنمية المستدامة.

2.2.1. المبررات الشخصية:

نظرا لكون الباحثة احد مواطني الشمال وموظفة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، لاحظت أن هناك حاجة لعمل دراسة عن تعزيز دور المؤسسة الاقتصادية الرسمية، حتى تسهم ايجابيا في تنمية اقتصاد الشمال تنمية مستدامة تضمن حياة أفضل للجيل القادم، كما ترى الباحثة أن التنمية هي إحدى الطرق الرئيسة والمهمة في إصلاح بنية الحياة الفلسطينية.

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها سوف تشير إلى المشاكل التي تواجهها وزارة الاقتصاد الوطني في عملية التنمية المستدامة من ناحية، ووضع المقترحات العملية التي قد تساهم في وضع السبل الممكنة التي تضع وزارة الاقتصاد الوطني في مسارها الصحيح ، والمؤثر، في عملية التنمية المستدامة. ومن هنا تقسم هذه الأهمية إلى قسمين هما:

1.3.1. الأهمية العلمية:

- محاولة تحديد دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث تنمية مستدامة في محافظات الشمال.
- محاولة إبراز أهمية دور الوزارة في حماية المستهلك الفلسطيني
- محاولة إبراز أهم المشاريع والأنشطة التي تقوم بها وزارة الاقتصاد الوطني على المستويات الصناعية والتجارية والاجتماعية والخدماتية.
- محاولة وضع آليات تساعد الوزارة في إحداث التنمية المستدامة.
- محاولة إثراء المكتبة الفلسطينية ببحث عن وزارة الاقتصاد الوطني ودورها في إحداث تنمية مستدامة في محافظات الشمال.
- فتح باب البحث والتقصي أمام الباحثين في المستقبل، لكشف جوانب أخرى مهمة في التنمية المستدامة أو في مواقع وظيفية وخدمية أخرى

2.3.1. الأهمية العملية:

تعمل الدراسة على محاولة تسهيل الربط بين وزارة الاقتصاد الوطني ، ودورها بالتنمية المستدامة وسبل تطويرها في محافظات الشمال، كما تستمد الدراسة أهميتها العملية من الحاجة للتطوير في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وأهمية التنمية المستدامة في العمل الوظيفي الحيوي لوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.

4.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال التالي "ما هو الدور الذي تلعبه وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في محافظات الشمال، وما هي سبل تعزيز هذا الدور حتى يصبح دورا رئيسيا في عملية التنمية المستدامة"؟

5.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الهدف الرئيس التالي: "التعرف على واقع وزارة الاقتصاد الوطني ودورها في إحداث التنمية المستدامة وسبل تعزيز هذا الدور ليصبح ذو فائدة في عمليات التنمية المستدامة". أما الأهداف الفرعية فتتمثل بالتالي:

- تعرف واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة.
- بيان دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية.
- بيان دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية.
- بيان دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية.
- بيان دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية البيئية.
- تقصي سبل وآليات تعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث تنمية مستدامة في محافظات شمال الضفة.

6.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: "ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في محافظات شمال الضفة، وما سبل تعزيز هذا الدور ليصبح ذا فائدة في عمليات التنمية المستدامة"؟ أما الأسئلة الفرعية سوف تحاول الإجابة على ما يلي:

- ما واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية البيئية؟
- ما هي سبل وآليات تعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث تنمية مستدامة في محافظات شمال الضفة؟

7.1 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول واقع وزارة الاقتصاد الوطني في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغيرات العمر، والجنس، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، والنشاط الرئيس للمؤسسة التي ينتمي المستجيب.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور وزارة الاقتصاد الوطني في مجالات التنمية الاقتصادية، والتنميه الاجتماعية، والتنميه القانونية، والتنميه البيئية، والدرجة الكلية لمجالات التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغيرات العمر، والجنس، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، والنشاط الرئيس للمؤسسة التي ينتمي المستجيب.

8.1 حدود الدراسة

لهذه الدراسة حدود زمنية وحدود مكانية وحدود بشرية ، وفيما يأتي توضيح ذلك:

- الحدود الزمانية: عمل الدراسة في الفترة من 1-2-2010 إلى حزيران -2011.
- الحدود المكانية: تغطي الدراسة منطقة شمال الضفة الغربية.
- الحدود البشرية: وتتمثل في رؤساء البلديات، ومديري الجمعيات المهتمة بالاقتصاد والتنمية والبيئة، والتجار المسجلين على أنهم تجار درجة ممتازة في الغرفة التجارية، والمديرين العامين في وزارة الاقتصاد الوطني.
- الحدود البحثية : وتتمثل في أداة الدراسة المستخدمة وهي الاستبانة بما تضمنته من مجالات وفقرات، وصدق الاستبانة وثباتها في ظل استجابات المبحوثين عليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمفاهيم الدراسة، ولوزارة الاقتصاد الوطني، وعدداً من الدراسات ذات الصلة بعمل الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في مجالات التنمية المختلفة. ويعرض الإطار النظري مفهوم التنمية، ومجالاتها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والقانونية.

1.2 مفهوم التنمية

التنمية بصفة عامة هي عملية شمولية لا تقبل التجزيء، فهي عملية كلية وشاملة، وتتلخص أهدافها في خلق الشروط والظروف المساعدة على مواجهة مشاكل السكان من خلال إيجاد التوازن بين الموارد والسكان، ومساعدة هؤلاء على التحكم أكثر في أوساطهم الطبيعية، وذلك بغية الرفع من مستوى عيشهم ماديا ومعنويا وتوفير حاجياتهم الأساسية في جميع القطاعات.

ويرى انجهام (2010) " بأن التنمية عملية واعية، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية، والتنمية بالإضافة إلى كونها عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها".

بينما يرى توفيق (2000) بأن التنمية تشكل فعلا اجتماعا ديناميكيا يساعد المجتمع ككل بمعطياته ومؤسساته على اكتساب قدرات معرفية جديدة تيسر له قدرات إنتاجية متزايدة تمكن كل المواطنين من تحسين مستواهم المعيشي وشروط حياتهم بصفة عامة. وعموما، فقد شغل مفهوم التنمية أذهان

كثير من الإداريين والباحثين المهتمين بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن إذا كان هؤلاء قد اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فإن اهتمامهم بعملية التنمية لم يخرج عن إطار التفكير في قضايا تهم الإنسان، والاقتصاد، والمجتمع، والبيئة (Bardos et.al, 2011).

والتنمية عملية مركبة ومتداخلة، يصعب الفصل بين مكوناتها المتفاعلة التي تساهم مجتمعة وبنسب متفاوتة في تحقيق وإنجاح البرامج المسيطرة في عملية التنمية. فهذه الأخيرة، هي مجموع العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود أفراد المجتمع، لخلق ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ملائمة للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل على جميع الأصعدة.

وقد رافق إعادة التفكير في المفهوم التقليدي للتنمية ظهور مفاهيم جديدة كالتنمية المحلية، والتنمية المجتمعية، والتي تعطي الفرصة للأفراد والتنظيمات المتواجدة بمجال جغرافي معين لتنمية مجالهم، بالاعتماد على قدراتهم الذاتية والإمكانيات المتواجدة على مستوى المجال المحلي. وجاءت هذه المفاهيم لتوضيح أن أسلوب التنمية التقليدي الذي كان ينطلق من الأعلى إلى الأسفل لم يعد مجديا ولا يتناسب مع الظروف الحالية والوقع السريع للمتغيرات، بل يلزم أن تكون التنمية من أسفل إلى أعلى (علام، 2003).

والتنمية كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 هي: " إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية".

وقد تطور مفهوم التنمية منذ الخمسينات، فقد كان المفهوم يركز بالدرجة الأولى في تلك الفترة على الجانب الاقتصادي فقط، حيث كان معدل الناتج القومي الإجمالي، وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد الإجمالي هو المؤشر الرئيس على درجة التنمية (مصطفى، 2001)، وقد فشل هذا المفهوم في إعطاء تصور واضح عن عملية التنمية وظهر ذلك جلياً في ازدياد وتفاقم مشكلة الفقر خاصة في الدول النامية أو ما يسمى بدول الجنوب. فقد تبين أن عوائد النمو الاقتصادي لم توجه إلى فئات المجتمع كافة بل استفادت فئات محدودة من ذلك النمو مخلفة فئات اجتماعية أخرى تعاني من مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في تلك الدول (حسن، 1996). وفي السبعينات أخذت التنمية بعداً اجتماعياً، فتم بذلك تغيير دور النمو الاقتصادي في تحقيق درجة عالية من التنمية وأصبحت ذات أهداف اجتماعية، وأضحى العامل الاقتصادي وسيلة من إحدى الوسائل التي تعمل على تحسين النواحي الاجتماعية في حياة السكان ومعيشتهم (حسن، 1996).

وفي مطلع التسعينات تطور مفهوم التنمية ليذهب إلى أبعد من ذلك ليشتمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي وليعطي بعداً إنسانياً لعملية التنمية، وهذا ما يعبر عنه بـــ "التنمية البشرية" (فائق، 2000)، وليس من المغالاة في شيء القول إنه مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام (1990) حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجته مفهوم التنمية البشرية. فإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامه في العملية الإنتاجية فإن مفهوم التنمية البشرية قد ركز بالإضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى أن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها (القصيفي، 1999) وقد عرفت التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية عام (1990) الصادر عن الأمم المتحدة على أنها "تلك العملية التي تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وتتضمن خيارات أساسية لا تتغير وخيارات ثانوية تتغير وهناك خيارات إضافية يهتم بها كثير من الناس وهي متراوحة بين تمتع الفرد بفرص الخلق والإبداع وضمان حقوقه واحترامه الشخصي" (تقرير التنمية البشرية (1990).

كل ما سبق ذكره أسهم في رسم صورة جديدة للتنمية تمثل في ظهور أبعاد أخرى لها، أخذت التنمية في ظلها بعداً تكاملياً جمع ما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية متمثلاً في ظهور مفهوم جديد للتنمية سمي بالتنمية المستدامة (حسن، 1996) والذي يرتكز في جملته على المواءمة بين المعيار الاقتصادي والمعيار الاجتماعي (بريمة، 2000).

2.2 تعريف التنمية المستدامة Sustainable Development

هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي إحتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الإقتصادية وكذلك المساواة والعدل الإجتماعي (الدعمة، 2009). وهي العلاقة بين النشـــاط الاقتصادي واســـتخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشـــاط الاقتصادي وترشـــيد اســـتخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن اســـتدامتها وســـلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشـــيد ســـلباً على نمط الحياة وتطوره (الشهوان، 2007).

ويرى مرعي (2003) التنمية المستدامة بأنها تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان.

وترى الباحثة أن تعريف التنمية المستدامة يركز على الإنسان ورفاهيته بالدرجة الأولى مهما اختلف الأبعاد والمجالات التي يغطيها التعريف، فتارة يُنظر للتعريف من وجهة نظر اقتصادية وتارة أخرى من وجهة نظر اجتماعية، وتارة ثالثة من وجهة نظر بيئية، لكنها جميعها تنظر إلى الإنسان مصدرا ومستفيداً للتنمية المستدامة.

3.2 معوقات التنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مسيرة التنمية المستدامة، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:

- الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية، والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.
- الديون التي تمثّل –إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر ، والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر– أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.
- الحروب والمنازعات المسلحة، الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.
- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.
- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا (الدعمة، 2009).

4.2 تحديات التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة تحديات عديدة منها ما يلي :

- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1,5%) من الناتج الوطني.
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية –على تفاوت بينها –وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.
- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.
- نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.
- حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسٌ في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية

أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابيا في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

- التضرّر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.
- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار ، والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة (البياتي، 2010).

5.2 مفهوم التنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development)

تبلور مفهوم التنمية المستدامة في تقرير الأمم المتحدة في بيانها المعروف (مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام (1987) الذي أورد أشمل تعريف للتنمية المستدامة على أنها: "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون استنفاذ مقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق وتلبية احتياجاتها" (حسن، 1996)، وعليه فإنه يمكن القول إن عنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة (مصطفى، 2001). فهذا المفهوم يعني أن الإنسان هو المحور في العملية التنموية وأن النمو الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاتها تمكن الأفراد من توسيع وتطوير إمكاناتهم وتوظيفها لتلبية احتياجاتهم، لكن لا بد من حماية خيارات الأجيال القادمة في وسائل تلبية احتياجاتها وذلك من خلال حماية قواعد الموارد اللازمة لدعم التنمية في المستقبل (حسن، 1996). وعند مراجعة الكتابات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة يمكن تحديد أربع سمات له وهي: (مصطفى، 2001).

- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً، ذلك أن التنمية المستدامة هي التي تسعى لتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتهتم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من الأنظمة الثلاثة.
- التنمية المستدامة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

- التنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.

ولذلك يمكن القول إن التنمية المستدامة تستهدف إقامة علاقة تفاعل بناءة بين ما يلي: (مصطفى، 2001)

- الفرد ⟷ المجتمع
- المجتمع ⟷ البيئة
- الدولة ⟷ المجتمع المدني
- رأس المال ⟷ القدرات الإنسانية

وكذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يتميز بصفة تجعله مفهوماً منفرداً عن المفاهيم التنموية الأخرى فهو لا يرى في الإنسان مجرد مورد أو طاقة عمل، أو مجرد عنصر من عناصر الإنتاج بل يرى فيه كائناً أخلاقياً قادراً على الإبداع يشارك في حياة مجتمعه، ويستثمر بيئته ويسخر مواردها. وقد يقال: إن الفكر التنموي التقليدي ركز على البشر أيضا، ونقول إن هذا صحيح لكنه عد البشر بمثابة (رأس مال إنساني أو بشري) ولذلك فهو لم ينظر إلى الأمية مثلاً بوصفها إهانة للإنسان، بل بوصفها تحول دون ظهور الإنسان المنتج (مصطفى، 2001)، وعلى نقيض النموذج التقليدي للتنمية يؤكد منهج التنمية البشرية المستدامة على دور البشر ضمن السياق الاجتماعي الذي يعيشون فيه، لذا فإن تعزيز التنمية البشرية المستدامة يتم من خلال مجتمعات مدنية قوية تسودها أنماط تعامل تقوم على الثقة والتعاون بين مكونات الدولة والمجتمع.

6.2 أهداف التنمية في الألفية الجديدة

في أيلول عام 2000 عُقد مؤتمر بحضور 147 من رؤساء الدول والحكومات، وممثلي 191 دولة، وقد تبنوا جميعًا إعلان الألفية الذي وضع أهدافًا محددة للتنمية، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الرامية إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال، وتيسير خدمات الصحة الإنجابية للمحتاجين إليها، والاستفادة من موارد البيئة عوضًا عن خسارتها، وتنفيذ استراتيجياتٍ وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 ، وقد التزم قادة العالم بما يلي:

- تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف في العالم.
- تخفيض نسبة الذين يعيشون على أقل من نسبة دولار واحد في اليوم في مختلف أنحاء العالم إلى النصف.
- تحقيق إتمام الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم.
- تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بمعدل الثلاثين بالمائة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلاثين بالمائة.
- وقف ومنع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، الملاريا والأوبئة الأخرى.

وتتعدد مجالات التنمية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية، وفيما يلي عرض لكل مجال من تلك المجالات.

7.2 التنمية الاقتصادية

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكاناً بارزًا في العالم منذ عام 1940 وكذلك غدت التنمية الاقتصادية ومشكلاتها تحتل اليوم الصدارة في الفروع التي يبحُثها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت تحظى بالاهتمام الضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، ولا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشافٍ مفاجئ لمدى انتشار الاقتصادي في العالم، بل يرجع أساسًا إلى تغير المواقف اتجاه وجوده (International Economic Development Council, 2011).

1.7.2. تعريف التنمية الاقتصادية:

فيما يلي مجموعةٍ من التعاريف لبعض الكُتاب في الاقتصاد، والتي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية؛ إذ يصعب إعطاء تعريفٍ واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوعًا ملمًا بمختلف الجوانب، لمحاولة تقديم تعريفٍ شامل للتنمية الاقتصادية.

ويعرّف انجهام (2010) التنمية الاقتصادية على أنها عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيراتٍ جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبًا إلى جنب، مع

زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمعٍ ما.

ويرى البياتي (2010) عملية التنمية الاقتصادية بأنها نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافةً إلى إحداث تغيرٍ في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ويرى الدعمة (2009) أنها العملية التي تحدث من خلال تغييرٍ شامل ومتواصل مصحوبٍ بزيادةٍ في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة، أما العطار (2005) فيرى التنمية الاقتصادية بأنها سياسةٌ اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي وأنها عمليّة يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترةٍ زمنية طويلة ويعرّف (Jhingan, 2010) التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آليةٍ اقتصادية ذاتية تتضمن زيادةً حقيقية في دخل الفرد لفترةٍ طويلة.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف الآتي للتنمية الاقتصادية: "التنمية الاقتصادية هي تعريف شامل يتضمن التحديث، يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترةٍ طويلة من الزمن؛ من أجل تلبية حاجات الأفراد، وتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من العدالة الاجتماعية."

2.7.2. أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلدٍ إلى آخر، ومن فترةٍ إلى أخرى في البلد الواحد؛ نظرًا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهدافًا أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول، والتي تتمثل فيما يلي

1.2.7.2. زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق؛ وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكلٍ وملبسٍ وحماية؛ وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي (دباغي، 2009).

2.2.7.2. رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديًا؛ وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة .فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلةٍ لزيادة الدخل القومي فحسب؛ وإنما هي أيضًا وسيلّة لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا فهدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه، في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر (البياتي، 2008).

3.2.7.2. تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

وهو يعتبر هدفًا اجتماعيًا للتنمية الاقتصادية؛ فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات؛ إذ ستحوز فئه صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطَّل من رأس مال المجتمع (القريشي، 2007).

4.2.7.2. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

هناك أهداف أخرى تدور حول تعديل تركيب الاقتصاد الوطني، وتغيير طابعه التقليدي؛ ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي .وعلى هذا الجانب، فعلى القائمين بعملية التنمية الاقتصادية تخصيص نسبةٍ معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة، سواءً كان ذلك بإنشاء صناعاتٍ جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة (الشهوان، 2007).

8.2 التنمية الاجتماعية

يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد (الغرايبة، 2010). ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية، وبحسب الخلفيات النظرية لواضعي التعريف، فالتنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا

التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي (عبد اللطيف، 2007). ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة (علي، 2010).

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص (الخضوري، 2004).

وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية، الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وتحقيق العدالة (الحصري، 2007).

وفي تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم تعرّف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك أنها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات (الأمم المتحدة، 2005). واستشفافاً لما تتضمنه وتستهدفه التعريفات العديدة المختلفة لمفهوم التنمية الاجتماعية، وفي ضوء ما تشير إليه الاتجاهات المختلفة للمفهوم، يمكن تلخيص المسألة في أن هناك عدداً من المحاور تعمل عليها التنمية الاجتماعية وهذه المحاور في مجموعها تمثل المفهوم الذي يقصده تعريف التنمية الاجتماعية. هذه المحاور هي

- تحقيق التوافق الاجتماعي (بمعنى تخفيف حدة الصراع داخل الشخص وبينه وبين البيئة إلى أقل حد ممكن).
- تنمية طاقات الفرد، وإكسابه القيم وتعميقها بما يؤدي إلى إحداث تأثيرات عميقة وايجابية في بناء الشخصية وبالتالي في أنماط الممارسات السلوكية.
- تأكيد الأمن والتأمين الاجتماعي، وتحقيق العدالة وإتاحة سبيل تكافؤ الفرص، وتعديل الاتجاهات (عبد الله، 2006).

أما السبيل إلى تحقيق ذلك، فهي كل الوسائل الفعالة القادرة على تحقيق التنمية على مختلف هذه المحاور سواء كانت هذه الوسائل مباشرة أو غير مباشرة، مرئية أو غير مرئية. وبذلك تكون التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجاً يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية (ريفية وحضرية) مع الاستفادة من

إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية والمدنية (أبو الحسن، 2006).

1.8.2. أهداف التنمية الاجتماعية:

تهدف التنمية الاجتماعية إلى :

- نشر الوعي بين المواطنين في كافة المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية والمهنية والاقتصادية.
- العمل من أجل إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة في إطار منظومة القيم المجتمعية.
- العمل على رفع مستوى المعيشة بين المواطنين بزيادة الدخل عن إتباع الأساليب الحديثة في الإنتاج وتنمية الصناعات وترشيد نفقات الأسرة عن طريق برامج الاقتصاد المنزلي.
- اكتشاف القيادات المحلية وتدريبها بمختلف الطرق على العمل الجماعي.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة عن طريق توفير الخدمات المختلفة تعليمية وصحية واجتماعية وغيرها.
- إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة الإيجابية الفاعلة.
- توفير وسائل الرعاية المناسبة للشباب للاستفادة من طاقاتهم في تنمية المجتمع المحلي (مصطفى، 2005).

9.2 التنمية البيئية

1.9.2. مفهوم البيئة وعلاقة الإنسان بها:

إن مفهوم البيئة يمثل الوعاء الشامل لعناصر الثروة الطبيعية وهو واسع جدًا ، ولكن رغم سعته، يمكن تحديد هذا المفهوم من خلال الحقائق التالية

- إن علاقة الإنسان بالبيئة علاقة متبادلة الأثر والتأثير.
- البيئة هي المصدر الذي يحصل منه الإنسان على مقومات حياته، وهي الإطار الذي يزاول فيها نشاطه.
- البيئة تشمل عناصر متعددة كالمناخ، والتضاريس، والتربة، والمياه، والمعادن، والنباتات الطبيعية والحيوانات.

- اتسع مفهوم البيئة ليشمل البيئات الطبيعة، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، والثقافية والتقنية (أبو جابر، 2011).

ويأتي مفهوم التنمية البيئية ليعالج الأخطار المهددة للبيئة من حيث:

- الأول استنفاد الموارد الطبيعية التي قد تصل إلى حالة النضوب الكامل، وخاصة في الموارد الطبيعية المعدنية والطاقة.
- الثاني العجز عن التخلص السليم من فضلات استغلال الموارد بصفة عامة، والمعادن بصفة خاصة (الحسن، 2010).

ومن هنا فإن التنمية البيئية تتضمن إعلان الحكومات لسياساتها ولتعهداتها والتزاماتها تجاه البيئة . ويجب أن تكون السياسة البيئية أساسًا وركيزة لنظام الإدارة البيئية، وتوفر منظورًا موحدًا فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية من قبل الحكومات ككل .فهي إطار عام يتم من خلاله اعتماد الأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند صياغة الخطط وتطبيقها من قبل الحكومات (الطائي، 2010).

ومن هنا يأتي دور الوزارات المعنية في فهم أبعاد السياسة البيئية وما هو المتوقع منه أن يؤديه في إطار هذه السياسة والأهداف البيئية التي تريد تحقيقها.

2.9.2. التنمية البيئية؛ المفهوم والفلسفة:

التنمية البيئية هي إدراك الفرد لبيئته وإحساسه ووعيه بها، ومعرفته بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها ووسائل حلها. والتنمية البيئية هي نتاج رئيس للتربية البيئية، بشقيها النظامي وغير النظامي، والتي تهدف إلى تمكين الإنسان من إدراك أنه الكائن المؤثر والمتأثر في الكيان البيئي، وأنه جزء لا يتجزأ من هذا الكيان، وعلى نوعية نشاطه يتوقف مدى حسن استغلاله للبيئة والمحافظة عليها، وبذلك فإن التربية البيئية تسعى إلى إعداد الإنسان البيئي الذي يكون

- ملماً بالمفاهيم الإيكولوجية الأساسية والمبادئ المرتبطة بها.
- ومتمكناً من المهارات الضرورية للاستكشاف الفعلي للقضايا البيئية والحلول البديلة لها وتقويم القضايا والحلول.

- وعارفاً بكيفية تأثير النشاطات البشرية في العلاقة بين نوعية الحياة ونوعية البيئة.
- ومتمثلاً للاتجاهات والقيم الضرورية اللازمة للممارسة البيئية العقلانية والمسؤولة (هلال، 2005).

وقد عرّفت الهيئة العامة للبيئة في الكويت (2002) التنمية البيئية بأنها امتلاك الأفراد للمعلومات البيئية الأساسية والاتجاهات البيئية الإيجابية التي تمكنهم من إدراك المشاكل البيئية الموجودة، والتعرف على أسبابها وآثارها، ومن ثم التفاعل معها والبحث عن أفضل الوسائل لحلها والسيطرة عليها والتقليل من حدتها. أما إجرائياً فقد عرفت نفس الدراسة التنمية البيئية بأنها المحصلة النهائية لمستوى المعلومات والاتجاهات البيئية للأفراد.

وترتبط معالجة المشكلات البيئية بطبيعة مفهوم الإنسان إلى حكمة وجوده. إذ أن ذلك يشكل نظرته إلى ما حوله من مخلوقات وموارد، ومدى استفادته منها، ومدى مسؤوليته للحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة من بعده، وهنا يأتي دور النظام التعليمي ووسائل الإعلام لتلعب دورا بارزاً في ذلك (حماد، 2005).

من أجل هذا وجب تشكيل فلسفة التنمية البيئية بشقيها الإعلام البيئي، والتربية البيئية والتدريب، وتوجيهها نحو عمليات التنمية التي تصون ولا تهدم، أو التنمية القابلة للاستمرار، ويعني ذلك تطوير قيم بيئية عامة وقومية تختص بإيجاد التوازن في عوامل التوافق بين البيئة ومستوى المعيشة، وعلى مستوى الفرد وضع مجموعة من القيم الأساسية التي تتعلق بتفاعل الفرد مع البيئة والتي توجه وتقود خطواته في الحياة (كتاني، 2008).

وتبدأ التنمية البيئية مع التربية نفسها، ويجب أن تكون أساساً مثل الصحة والنظافة الشخصية. كما أنه معقد، كما في حالة الاهتمام بالثقب المتنامي في طبقة الأوزون، واختفاء الغابات المطرية مثلا، وهو عملية في البيئة وعنها ومن أجلها تستغرق الحياة بطولها مع التشديد على أهمية العمل لحل المشاكل، والتطور البطيء لأخلاق بيئية لا تنفصل عن الأخلاق الاجتماعية وأساليب الحياة والسلوك المبدئي (شحاته، 2000).

وقد لخصت وثائق المؤتمر العربي الوزاري للبيئة والتنمية تحديات التنمية والبيئة وأولوياتها في الوطن العربي، والتي كان من أبرزها ضعف الوعي البيئي. وبالرغم من المحاولات الجادة لأجهزة حماية البيئة والصحة العامة والتعليم والإعلام والنشر وتعميق التنمية البيئية، إلا أن الأحوال

المتدهورة للبيئة ورد الفعل السلبي لدى القطاعات العريضة من الجماهير تدل على أن التنمية البيئية ما زالت تواجه مشاكل عدة منها:

- تعدد مشكلات البيئة وتشابكها، وجنوح الكثير من المتحدثين عن البيئة في قنوات الإعلام إلى تهويل المشاكل، ومناقشة آثارها الظاهرة دون تناول جذورها الحقيقية، ودون الاهتمام بتعزيز الدور الإيجابي للمواطن في الحفاظ على البيئة.
- تعطي بعض وسائل الإعلام انطباعاً خاطئاً بأن التنمية والبيئة نشاطان متناقضان، إلا أنه قد حان الوقت لأن يؤكد الإعلام على العلاقة بين التنمية والبيئة باعتبارها صنوين متجانسين. فالتنمية تسعى إلى توفير حاجات الإنسان وتنمية ظروفه المعيشية مع الحفاظ على البيئة.
- استخدام الأساليب الفوقية والتعبيرات العلمية المعقدة عند عرض المشاكل البيئية بالعرض، وهو ما يحد من تجاوب الجماهير ويعرقل الهدف من نشر التوعية البيئية (السعيد، 2007).

وحتى يمكن تعزيز التفاعل الإيجابي بين المواطن العربي والبيئة فإنه يجب العمل على:

- دعم الرأي العام وحفزه على المشاركة في القرار، والتركيز على المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطنين في حل مشاكل البيئة.
- توجيه البرامج الإعلامية البيئية للقضاء على شعور اللاإنتماء، والتغلب على السلوكيات السلبية، وتعميق مفاهيم حماية البيئة وصيانة الموارد.
- الاهتمام بالوعي الصحي والغذائي والتوعية بالمخاطر الناجمة عن تفشي التلوث.
- إشراك المجالس الشعبية والنقابات والمؤسسات غير الحكومية والنسائية في اتخاذ القرارات وتنفيذها ومتابعتها (طاحون، 2007).

3.9.2. مكونات التنمية البيئية:

1.3.9.2. المعلومات البيئية:

إن المعرفة البيئية جزء هام من المعرفة الوظيفية، وهي من الأمور الجوهرية الشديدة الضرورة للتنمية القابلة للاستمرار لدى أية أمه، كما أن الوعي البيئي يسهم في تطور وعي وظني بأهمية البيئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي تربي على كل مستوى مشاركة مسؤولة وفعالة في تأطير ومراقبة القرارات التي لها صلة بنوعية البيئة، وهي تنشر المعلومات الخاصة

بالبدائل الإنمائية ذات التأثير الأقل ضرراً على البيئة، وتشجع في الوقت نفسه اعتماد طرق في الحياة تجعل العلاقة المتناغمة المنسجمة ممكنة مع البيئة (رشوان، 2006).

وقد كان من أهم توصيات مؤتمر ستوكهولم بالسويد عام 1972م، إنشاء برنامج دولي تربوي متعدد الأنظمة من أجل البيئة يطبق داخل المدرسة والجامعة وخارجهما، مغطياً جميع مراحل التعليم وأنواعه في مختلف الأعمار، في المدن والريف والصحراء والسواحل، وعلى مختلف الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والتشريعية، والثقافية، والجمالية، واعتبار التعليم البيئي عملاً مستمراً مدى الحياة ينمي التنمية البيئية، وقد اجتمعت دول العالم بعد عشرين عاماً من مؤتمر ستوكهولم المشار إليه في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 م وأطلق على المؤتمر قمة الأرض، وقرع المؤتمر ناقوس الخطر بالنسبة لحماية البيئة ومنع التلوث للمرة الثانية (عبد الله، 2010).

2.3.9.2. الاتجاهات البيئية:

الاتجاهات هي ميول وتهيؤات متعلمة، لإعطاء الاستجابات وردود الفعل الإيجابية أو السلبية تجاه قضية معينة، أو حالة معينة، أو مؤسسة، أو فرد. ويتكون الاتجاه من ثلاثة مكونات هي المكون المعرفي، والمكون الشعوري (العاطفي)، والمكون السلوكي. ويعرف الاتجاه أيضاً بأنه حالة من الاستعداد والميل للفعل أو التفاعل مع قضية معينة، عندما تقابل بمؤثر معين.

وتتبع أهمية الاتجاهات من أهمية وظائفها حيث تعمل كوسيط بين العمليات النفسية الأساسية مثل الدوافع والإدراك والشعور وغيرها من العمليات النفسية من جانب، وبين السلوك العلني من جانب آخر، وهي بذلك تشكل محددات موجهة وضابطة للسلوك، كما تسهم في تنظيم اهتمامات ومعلومات الفرد عن عالمه المحيط. أما بالنسبة لخصائص الاتجاهات في التربية فقد لخصها بما يلي:

- الاتجاهات متعلمة.
- تنبئ الاتجاهات بالسلوك (السكري، 2009).

10.2 التنمية البيئية في فلسطين

تعد الأراضي المحتلة الفلسطينية من أكثر البلدان تعرضا لتأثيرات مضرة بالبيئة والإنسان،

فالتعديات والمخالفات البيئية عديدة وبأشكال متنوعة، ومنها ما هو ناتج عن الممارسات الإسرائيلية والمستوطنين منها ما هو ناتج عن الممارسات الخاطئة للفلسطينيين.

أما المخالفات والتعديات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية فتتمثل في مخلفات المناطق الصناعية والمصانع الكيماوية، ومقابر المنشئات النووية، واستخدام الغازات المسيلة للدموع والمضرة بالبيئة والإنسان، وقيام السلطات بتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لأغراض أمنية، فتح طرق وشوارع التفافية، وقيام المستوطنين بإحراق أعداد كبيرة من أشجار الزيتون، كما يصدر عن المستوطنات انهاراً من المياه العادمة والتي تتدفق إلى الوديان وتصل إلى ينابيع المياه وتلوث المياه الجوفية (دولة، 2007).

أما مصادر التلويث والتي يتسبب بها الفلسطينيون أنفسهم، فتتمثل بإقامة المنشئات الصناعية العشوائية دون مراعاة شروط السلامة أو حماية البيئة الزراعية المحيطة أو الأحياء السكنية، كذلك فان مئات آلاف البيوت الفلسطينية تستخدم حفرا غير صماء للمياه العادمة، مما يتسبب في تسرب هذه المياه الملوثة إلى المياه الجوفية وذلك لعدم وجود شبكات للصرف الصحي أو محطات لتكرير المياه العادمة ومعالجتها، كما ويتم في القرى والأحياء الفلسطينية في الريف وبعض المدن إحراق النفايات في المكبات العشوائية بشكل يومي، وأيضا يقوم المزارعون بإحراق المخلفات الزراعية، عدا عن استخدامهم المكثف للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية المضرة بالإنسان، وخاصة، عندما يتم قطف المحصول قبل انتهاء فترة الأمان، وكذلك استخدام الهرمونات في تكبير حجم الطيور، كما ويتم في أحيان كثيرة إحراق إطارات السيارات مما يبعث دخان سام في الأجواء، أما في قطاع غزة فتتضاعف المخاطر إضعاف مثيلاتها في الضفة الغربية، ولعل أهمها هو عدم القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي بسبب الإغلاق والحصار، فيتم ضخها مباشرة إلى البحر مما يحدث تلوثا خطيرا في البيئة والإنسان والحياة البرية والقضاء التدريجي على الحياة البحرية، وكذلك تلويث مياه الشرب التي كان يستفاد منها من خلال حفر الآبار بالقرب من الشاطئ (سلطة جودة البيئة الفلسطينية، 2011).

ولذلك فقد سُنّت العديد من القوانين المتعلقة بالبيئة، والتي شملت علاقة الإنسان بالعوامل الطبيعية المحيطة به من ماء وهواء وكائنات حية وجمادات، هذا فضلا عن الظروف الناشئة عن تفاعل الإنسان مع هذه العوامل وما يرتبط بذلك من عوامل ثقافية واجتماعية، وبرز القانون البيئي كنظام القانون لحماية البيئة وتنميتها، هذا وقد نشأت القوانين البيئية وتطورت متلازمة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للبيئة، فعندما يتزايد النشاط الاقتصادي، خاصة في مجالات الصناعة

والزراعة، فإن المعالجة القضائية للتعويض عن الأضرار لحالات التعدي أو الإزعاج التي تقع على الأشخاص وممتلكاتهم لم تعد كافية لمواكبة الآثار البيئية الملازمة لذلك التطور، مما أكد الحاجة إلى أن تتولى السلطة التشريعية الأصلية مهمة الموازنة بين المصالح المتضاربة لجعل الغلبة لمصلحة البيئة على المصالح الفردية القائمة على فكرة المنفعة المقابلة للعائد (الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، 2005).

11.2 التنمية القانونية

وفقاً لعلماء الاجتماع والقانون فإن القانون هو علم اجتماعي، موضوعه الإنسان وسلوكه مع نظرائه ،و يعنى بأعماله وردود أفعاله. وهدفه حكم الجماعات الإنسانية، حتى لا تترك العلاقات بين الناس، فوضى ينظمها كل فرد وفق رغبته ومشيئته لذا كان لابد للمجتمع من نظام يحكم العلاقات بين الناس ويفرض الآمان في المجتمع (الزعبي، 2011).

والقانون مجموعة قواعد التصرف التي تجيز وتحدد حدود العلاقات والحقوق بين الناس والدولة؛ بالإضافة إلى العقوبات لأولئك الذين لا يلتزمون بالقواعد المطبقة للقانون. فالقانون وجد لخلق نظام ينظم الحياة، و يحميها من العبث و الفوضى، ويلزم باحترام القانون لحماية البشر، و يخضع أي منتهك له للعقاب لان أساس الاستمرار في مجتمع مدني هو وجود القانون (العزام، 2010). وتكمن أهمية القوانين والتشريعات في تنظيم وتلبية احتياجات المجتمع والأفراد لعوامل المنفعة العامة في إطار من التوازن بين احتياجات الأفراد والمجتمع المادية والمعنوية.

ومن المسلم به أن كل مجتمع إنساني – مهما صغر حجمه– لا يستغني عن قواعد قانونية تنظم شؤونه, فتحدد علاقات الأفراد فيما بينهم, وعلاقاتهم بالسلطة العامة الحاكمة, كما تنظم أجهزة السلطة العامة من حيث تشكيلها وصلاحياتها والعلاقات فيما بينها, فضلا عن تنظيم العلاقة بين السلطة العامة والسلطات الأخرى التي تتواجد معها (العزام، 2009). ولقد أبرزت مبادئ جوهانسبرج دور القانون في التنمية من حيث:

- الالتزام التام بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر الولاية القضائية بتنفيذ القانون وتطويره وتنفيذه وبمساندة حكم القانون والعملية الديمقراطية.
- تحقيق أهداف إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للألفية والتي تعتمد على تنفيذ النظم القانونية الوطنية والدولية التي تم وضعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- في ميدان القانون البيئي، توجد حاجة ماسة لبرنامج عمل متضافر ومتواصل يركز على التعليم والتدريب ونشر المعلومات، بما في ذلك المنتديات القضائية الإقليمية ودون الإقليمية، والدولية.
- التعاون فيما بين أعضاء الهيئات القضائية وغيرهم من المشاركين في سير الإجراءات القضائية داخل المناطق وعبرها، أمر أساسي لتحقيق أي تحسن كبير في الامتثال للقانون البيئي وتطويره وإنفاذه.

12.2 معوقات التنمية في الدول النامية

تتلخص معوقات التنمية في الدول النامية في:

- الفقر وتراكم الديون، إذ تصل ديون بعض دول العالم الثالث إلى أكثر من 50% من دخلها القومي.
- غياب الأمن وسباق التسلح، إذ يغيب الاستقرار عن كثير من دول العالم الثالث، وتكثر حروبها الداخلية، بالإضافة إلى صرف كثير من أموالها على الأسلحة.
- ضعف الإمكانات التقنية والخبرات الفنية حيث تهاجر العقول المفكرة إلى الدول المتقدمة، مما يعيق خطط التنمية في حال وجودها.
- تدني الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة.
- النمو المتزايد في عدد السكان، إذ تسبق الدول النامية الدول المتقدمة في نسبة زيادة السكان (علام، 2006).

13.2 وزارة الاقتصاد الوطني

تُعد وزارة الاقتصاد الوطني إحدى الوزارات الفاعلة في الدولة الفلسطينية، وتتحمل أعباء ميدانية كثيرة مقارنة بوزارات أخرى، ويبرز دور وزارة الاقتصاد الوطني في مجالات تنموية كثيرة.

14.2 رسالة وزارة الاقتصاد الوطني

تتمثل رسالة وزارة الاقتصاد الوطني في المساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال تشكيل إطار تنموي للقطاع الخاص، يدعم ويساهم في إحداث طفرة اقتصادية، تعمل على رفع

مستوى معيشة المواطن ورفاهيته، وذلك من خلال رسم سياسة اقتصاديه بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة، من خلال إطار رسمي للتعاون.كما تقوم الوزارة بمشاركة الوزارات ذات العلاقة، بتكوين هيئات تشاوريه مشتركه مع القطاع الخاص لرسم السياسات الاقتصادية (موقع وزارة الاقتصاد الوطني، 2011).

15.2 أهداف الوزارة

تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تحقيق الأهداف التالية

- تقديم خدمات مميزة للقطاع الخاص من خلال توفير خدمة سريعة ،عادله ومريحة ترتكز على تطبيق التشريعات والتعليمات بأسلوب بسيط وثابت يرضي الجميع وخاصة القطاع الخاص .
- توفير الخدمات المتعلقة بدعم الصناعة، وتسهيل التجارة، وحماية المستهلك وخلق ارتباط متبادل مع المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقات التجارية لصالح القطاع الخاص .
- السعي لتوفير البرامج المالية والمساعدات الفنية لمؤسسات القطاع الخاص .وتقديم خدمات مميزه للقطاع الخاص في هذه المجالات .
- اعتماد الخدمة الالكترونية ونظام المعلومات الالكتروني، لتوفير خدمه سريعة، ومناسبة، وجيدة للمواطنين والشركات والمؤسسات الفلسطينية .
- تطبيق التشريعات والقوانين بأسلوب بسيط ومتناسق، وعلى مستوى يكون مرضيا ومحترما من القطاع الخاص (موقع وزارة الاقتصاد الوطني، 2011).

16.2 اختصاصات الوزارة

تتولى وزارة الاقتصاد الوطني القيام بالمهام والاختصاصات التالية

- رسم السياسات الاقتصادية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والوزارات والمؤسسات الأخرى
- تسجيل الشركات والسجل التجاري والوكالات التجارية .
- ترخيص المنشات الصناعية وإصدار رخص الاستيراد ورخص إعادة التصدير وتصديق شهادات المنشأ.

- تسجيل الملكية الصناعية وحماية حقوق الملكية الفكرية .
- الرقابة والتفتيش على المواد الاستهلاكية، ومراقبة الأسعار وفحص العينات الغذائية والكيماوية (موقع وزارة الاقتصاد الوطني، 2011).

17.2 مساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في حماية المستهلك

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني ممثلة بدائرة حماية المستهلك بالرقابة والتفتيش بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال منع الغش والتدليس التجاري، وبالتحقيق والبحث والتحليل، للتحقق من سلامه السلع وأمان استخدامها, وإخضاعها للفحص المخبري, والبحث عن التجاوزات التجارية بالقرصنة والتزوير والاهتمام بمدى مطابقة السلع المتواجدة والواردة إلى الأسواق للمواصفات الفلسطينية، والتعليمات الفنية الإلزامية ذات العلاقة والتحليل للنتائج، ورفع التوصيات للجهات ذات العلاقة لاتخاذ التدابير اللازمة, كما وتعمل على تطوير برامج ومواد توعية للمستهلك، والرد على الشكاوى الفردية وحل النزاعات بين المستهلكين والتجار. فمن مهام دائرة حماية المستهلك مكافحه الغش التجاري، لذلك تنحصر مهام دائرة حماية المستهلك في :

- تنظيم ومراقبة الأسواق واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري حيث تقوم بجولات رقابية على الأسواق والمنشآت التجارية والمحلات والمستودعات للتحقق من سلامة المعروض من المواد التموينية والسلع الاستهلاكية الأخرى، من حيث جودتها وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وضبط المخالفات وفقاً لقانون حماية المستهلك.
- القيام بزيارات دورية مفاجئة للمنشآت التجارية والمستوردين ومحلات العرض سحب عينات من المواد والسلع لإخضاعها للفحص المخبري للتأكد من مدى المطابقة للمواصفات القياسية الفلسطينية المعتمدة واللوائح الفنية.
- التفتيش على السلع في الأسواق والتحقق من الالتزام بأحكام التشريعات التي تهدف إلى حماية المستهلك منها تطبيق بطاقة البيان للسلع التي لا تحمل بطاقة بيانها باللغة العربية وحذر التداول بسلع المستوطنات.
- المتابعة المستمرة واقتراح التوصيات بشأن التغييرات اللازمة في قوانين حماية المستهلك بما يضمن توفير مستوى مناسب من الحماية للمستهلك وفقا للشروط المحليّة والدولية.
- التركيز بشكل خاصّ على القضايا الخاصة بحماية المستهلك, والتوعية والإرشاد وإعداد ورشات العمل واللقاءات و المحاضرات, والنشرات التثقيفية لذلك لنشر الوعي الاستهلاكي في فلسطين بمسانده أجهزة الإعلام المختلفة.

- تلقي الشكاوي من مختلف أنواع المستهلكين والتحقق منها ومتابعتها وإيجاد الحلول المناسبة له.
- إعداد التقارير الدورية الشهرية والسنوية بهذا الخصوص.
- المشاركة في إعداد دراسات الوضع التمويني.
- التعاون مع جميع المؤسسات ذات العلاقة لضمان تطبيق قوانين حماية المستهلك.
- متابعة الالتزام بوضع بطاقة الأسعار على السلع المعروضة بالمحلات التجارية.
- استكمال إجراءات التحقيق والمصادرة والحجز وسحب العينات للفحص والتحليل وإحالة المخالفين بعد استكمال الإجراءات النظامية إلى وحده الشؤون القانونية للنظر ما يقضي به القانون بحق المخالفين
- المعاينة المتعلقة بالموازين ومحطات الوقود.
- وتلقي الشكاوي والنظر في شكاوي المغالاة في الأسعار والاحتكار (وزارة الاقتصاد الوطني، 2011).

18.2 هيكلية وزارة الاقتصاد الوطني

يشير الشكل (1.2) إلى هيكلية وزارة الاقتصاد الوطني.

19.2 الدراسات السابقة

مسحت الباحثة الدراسات العربية والأجنبية التي أشارت إلى موضوع دور وزارة الاقتصاد الوطني في احداث تنميه مستدامه، ونظراً لتدني درجه توفر دراسات تفحص الدور المباشر للهيئات الحكومية في التنمية، فقد قامت الباحثة بجمع الدراسات التي تطرقت إلى التنمية بمجالاتها المختلفة، وفيما يلي عرض للدراسات العربية والأجنبية:

1.19.2. الدراسات العربية:

محمد زايد (2000): دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية . هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية في محافظة دمشق، وحجم هذا الدور من خلال الوظائف والنشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات في مجال التعليم، والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والتأهيل المهني، والتشغيل، والمساعدات المادية النقدية والعينية، وذلك من خلال وجهة

نظر الفئات المستفيدة، بالإضافة إلى دراسة أثر متغيرات الجنس، والعمر، ومكان الإقامة الحالية، والمستوى التعليمي، والحالة المدنية، وقد تم جمع البيانات من خلال استبانه، وُزعت على عينة حجمها (200)، وقد أسفرت الدراسة عن عدم استطاعة الجمعيات الأهلية في تحقيق غالبية أهدافها التي أُنشأت من أجلها بسبب نقص الإمكانات المادية والفنية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة بين جنس المستفيد والرعاية الصحية، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين عمل الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية. وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة زايد، في أنها تتناول أبعاد أخرى من التنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية والتنمية القانونية.

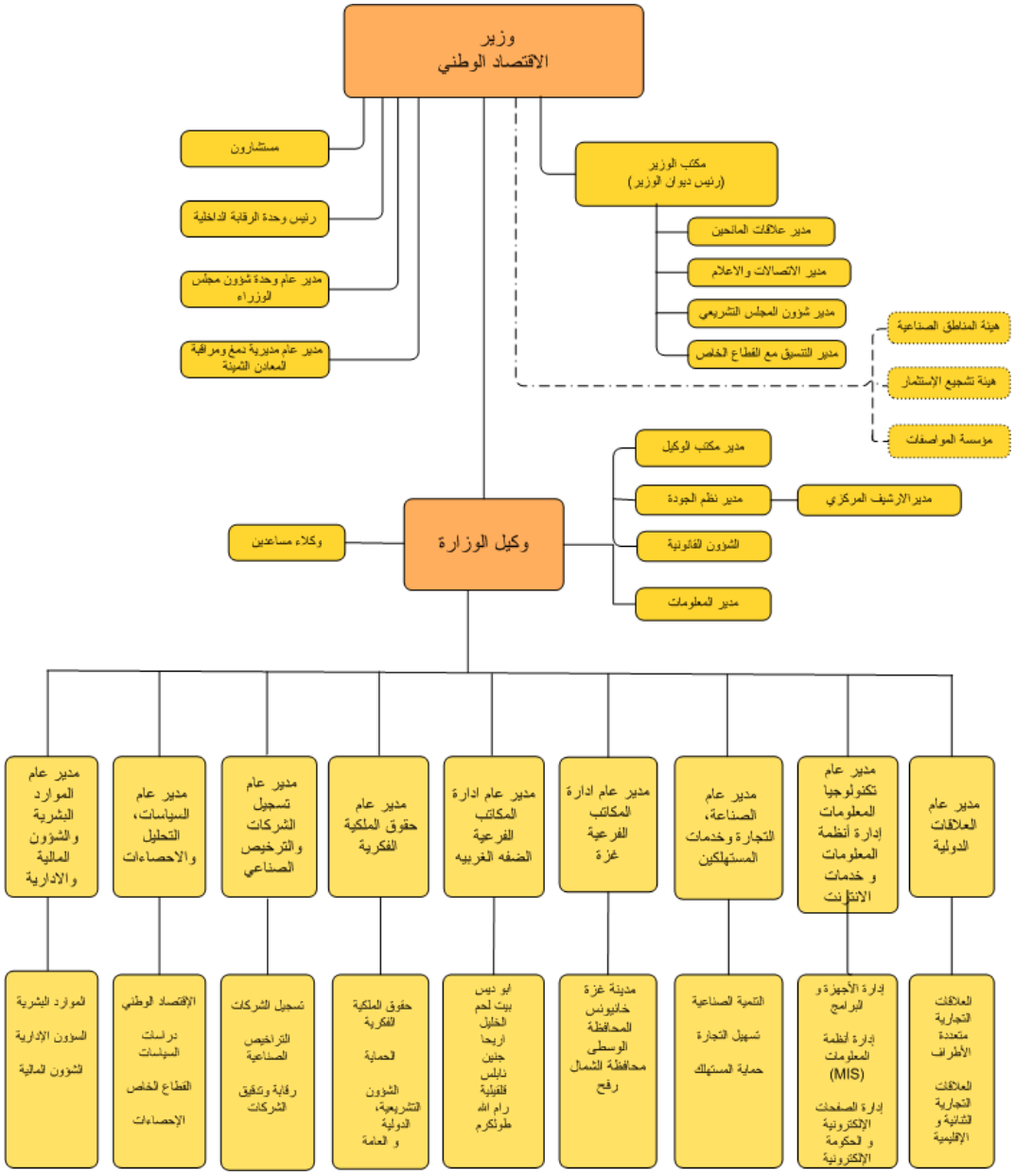

شكل 1.2: هيكلية وزارة الاقتصاد الوطني

ابراهيم الدعمة (2001) التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختلفة مع إشارة خاصة **للأردن.** حازت التنمية البشرية على اهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حيث أصبحت مفهوماً متطوراً لمفاهيم تنموية سابقة – كانت تعد الاستثمار في تحسين القدرات البشرية للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي – ولكنه يختلف عنها، حيث يجعل البشر محور التنمية والمشاركين بها أيضاً، ويعيد الإنسان إلى مكانه الصحيح في النشاط الاقتصادي بعد أن مرت عقود متعددة كان التركيز فيها على الكيفية التي يتم من خلالها زيادة التراكم الرأسمالي بهدف زيادة الإنتاج والثروة، واتخذت من زيادة الدخل القومي معياراً للنمو الاقتصادي. وتركز التنمية البشرية على تحسين القدرات البشرية وتطويرها من خلال توفير التعليم لأفراد المجتمع بالقدر الكافي سواء كان ذلك عن طريق التعليم النظامي (التعليم في المراحل الأساسية والثانوية والعليا) أو التعليم غير النظامي (محو الأمية والتدريب)، وتوفير الرعاية الصحية سواء عن طريق الوقاية من الأمراض أو معالجتها وتوفير السكن الملائم وتوفير المياه الصحية المأمونة ومحاربة التلوث وغير ذلك، فضلاً عن توفير الغذاء الكافي لأفراد المجتمع ومحاربة الفقرة وسوء التغذية، ومن ثم استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي في تحقيق مزيد من التنمية البشرية بطريقة متكررة ومستمرة.

وتتأثر التنمية البشرية بالسياسات الاقتصادية المختلفة، حيث يدور جدل حول الوسيلة الأنجع لتحقيقها، هل يكون ذلك من خلال قيام الدولة بدور مهم لضمان العدالة الاجتماعية؟، أم من خلال آلية السوق لأنها الأفضل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية؟ أم من خلال التنسيق بين السياستين؟

وقد اتضح أن للسياسات الاقتصادية العامة تأثيراً مباشراً على التنمية البشرية، حيث لا بد من قيام الدولة بدور مهم ومباشر لوضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية البشرية لعدة أسباب أهمها فشل السوق في توفير الكميات الكافية من السلع والخدمات العامة أو شبه السوقية والتي لا تخضع لقانون العرض والطلب، وضرورة معالجة السمات الانكماشية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن ضمان الاستفادة من مزايا السوق وحماية التنمية البشرية في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتأثيراتها السلبية على الاقتصاديات النامية لعدم قدرتها على منافسة الاقتصاديات المتقدمة في أغلب جوانبها.

ومن خلال دراسة واقع التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والدول النامية تبين أنه على الرغم من تحقيق الدول النامية تقدماً في متضمنات التنمية البشرية الأساسية الثلاث (التعليم والصحة والغذاء)، إلا أنه لا زال هناك بوناً شاسعاً بين ما حققته الدول المتقدمة في جانب النمو الاقتصادي وما حققته الدول النامية، فضلاً عن معاناة الدول النامية من الكثير من المشكلات

الاقتصادية المختلفة، مما يعني حاجتها إلى المزيد من الجهود التنموية الفعالة ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجتها.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة الدعمة (2001) في أنها تعتمد منهجاً وصفياً تحليلياً، كما أنها تبحث في مجالات أخرى إضافة للتنمية الاقتصادية، وهي التنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية والتنمية القانونية.

محمد أبو قطيش (2002) دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة، دراسة حالة الأوقاف في الأردن. هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع الأوقاف في الأردن من حيث أنواع الوقف وأهدافه وقطاعاته، كما هدفت للتعرف إلى خصائص المتبرعين بالوقف وإدارته والمشكلات التي تعترض مؤسسة الوقف في الأردن وإلى مدى فعالية قانون الأوقاف الحالي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة.

وطبقت الدراسة الحالية على جميع الحجج الوقفية المسجلة في وزارة الأوقاف وعلى عينة قصدية من المتبرعين بالوقف ومن إدارته.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهداف الوقف قد تعددت بين الوقف الخيري والذري (الأهلي) بنسب متفاوتة، وأن أنواع الوقف في الأردن هي الأراضي والعقارات والأموال المنقولة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أبرز المشكلات التي تعترض مؤسسة الوقف هي عدم وجود مؤسسة مستقلة للوقف، وعدم وجود برامج اجتماعية واضحة للوقف، وأوصت الدراسة الاهتمام بالوقف بشكل أكبر واستثمار إمكاناته.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة أبو قطيش (2002) في أنها بحثت في مختلف مجالات التنمية، كما أن هذه الدراسة استهدفت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، ولم تمسح المجتمع بأكمله.

نور ناصر (2002). دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية لعام (1990–2000م) دراسة أحوال بعض المنظمات غير الحكومية في محافظات عدن. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف الى دور ومهام المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة عدن، واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة، إذ قامت بتحليل مهام مجموعة من جميع المنظمات غير الحكومية في محافظة عدن، ونتج عن الدراسة أن

غالبية مهام المنظمات غير الحكومية تتركز في مجالي الصحة والتعليم، وكان من أبرز المعوقات التي تواجهها هذه المنظمات هو عدم تعاون المجتمع المحلي معها، وندرة العمل التطوعي، وأوصت الدراسة بضرورة تعاون الهيئات الحكومية مع غير الحكومية، لتقديم مستوى أفضل من الخدمات.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة ناصر (200) في أن منهج هذه الدراسة هو منهج وصفي تحليلي، كما أنها تبحث في واقع مؤسسة حكومية ومساهمتها في مجالات متنوعة من التنمية المستدامة.

دراسة (الطعامنة، 2004) " إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية دراسة تحليلية للتجربة الأردنية" . أجريت هذه الدراسة في الأردن وقد هدفت إلى تقديم إطار مفاهيمي للإصلاح والتطوير الإداري وعرض عملي لاستراتيجيات ومناهج الإصلاح الإداري التي يمكن للحكومة أن تفاضل بينها لتختار ما يناسب ظروفها والمرحلة التي تمر بها والتحديات الداخلية والخارجية، عرف الإصلاح الإداري في هذه الدراسة بأنه " عملية متأنية وأسلوب تدريجي (Incremental) مرحلي لتنظيم جهاز الدولة بطريقة غير ثورية وغير ملموسة من حيث واقع التغيير و أثاره"، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة قوامها (247)، وقد توصلت الدراسة إلى أن جهود الإصلاح الإداري وتحديث الإدارة الحكومية ينطلق من معيارين أساسيين هما نطاق الإصلاح ودرجة شموله، كما توصلت بعد مناقشة وتحليل التجربة الأردنية في إصلاح وتطوير الإدارة الحكومية منذ الخمسينات، وحينها لم تكن بدايات مرحلة الإصلاح الإداري تعتمد على إستراتيجية محددة، بل تمثلت بما يسمى بإستراتيجية رد فعل لمشاكل آنية والبحث عن الحلول لها.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الطعامنة (2004) في أنها تبحث في التنمية المستدامة كتحديث إداري بينما تقصت هذه الدراسة إصلاح الإدارة الحكومية وتحديثها.

دراسة الميتمي (2005) القضايا البيئية لتأمين السكان والإنتاج الزراعي في اليمن بالمصادر المائية. هدفت الدراسة إلى تحليل التغيرات البيئية على أراضي اليمن والمتصلة بها كل من القضايا الاقتصادية – الاجتماعية، والطبية، فاليمن تقع في جنوب شبه الجزيرة العربية في منطقة المناخ الجاف يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية, ومن الشرق عمان، والظروف المناخية للبلد متصلة بوجود البحر العربي وخليج عدن من الجنوب والبحر الأحمر من الغرب، وقد ارتفع في القرن العشرين سكان اليمن من 3–4 مليون نسمة 1950م، إلى 20 مليون في عام 2000م.

وأضحت الظروف غير الملائمة لصحة الناس تتعلق ليس فقط بنقص المياه ولكن أيضاً بالمستوى المرتفع لتلوث الهواء، وكذلك مشكلة تأمين السكان والإنتاج الزراعي بالمياه تعتبر مفتاح التطور الاقتصادي والاجتماعي للجمهورية اليمنية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الميتمي (2005) في أن هذه الدراسة تهتم بالقضايا البيئية وقضايا تنموية أخرى، بينما اقتصرت دراسة الميتمي (2005) على قضية البيئة، وارتباطها بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

دراسة دلال مسيمي (2007) السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني . هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الضريبية المطبقة في الأراضي الفلسطينية من خلال دراسة النظام الضريبي الفلسطيني، والتعرف على دور هذه السياسات في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في ظل الظروف الحالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني ومدى ملائمتها للأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية السائدة في فلسطين.

وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول في الفصل الأول تناولت الدراسة مفهوم النظام الضريبي بشكل عام وعلاقة الضرائب بالتنمية الاقتصادية، وفي الفصل الثاني فقد تناولت الدراسة تطور الضرائب في فلسطين من خلال التطرق إلى الحقبات التاريخية التي توالت على فلسطين منذ بداية الحكم العثماني وحتى وقتنا الحاضر ، أما الفصل الثالث والأخير فقد تناولت الدراسة السياسة الضريبية الفلسطينية بشكل موسع ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني. ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها أن الضرائب في فلسطين ما هي إلا أداة لتخطيط وتوجيه للاقتصاد الإسرائيلي بسبب السيطرة والتبعية شبه الكاملة لإسرائيل، كذلك فان تصميم السياسة الضريبية الفلسطينية يتم بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة مسيمي (2007) في أن هذه الدراسة هي دراسة كمية تتناول الجانب الاقتصادي وجوانب أخرى في التنمية، بينما تتحدد دراسة مسيمي (2007) في النمو الاقتصادي.

دراسة أيمن خليل (2007) وزارة البيئة ودورها في تعطيل التنمية الاقتصادية في الأردن. والدراسة مسح استبياني قام به مركز دراسات الأمن شمل 63 منشأة صناعية وطبية ومخبرية، وكان هناك إجماع بأن دور وزارة البيئة هو تحفظي بالمجمل، في حين اتفق أكثر من 93 % ممن شملهم المسح

على أن دور وزارة البيئة هو دور سلبي ولا يواكب الاحتياجات المتنامية للصناعة الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية في البلاد. وأن أبرز سلبيات الوزارة هي منهجية العمل، حيث ما زالت وزارة البيئة تعتمد وبشكل متين على مبدأ مراقبة وملاحظة الإشكاليات البيئية وتوثيقها والتحفظ عليها دون أن يقترن ذلك بدور تنفيذي ودون توفير أية بدائل تذكر، وأوصت الدراسة بتفعيل دور الرقابة الحكومية على وزارة البيئة.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة خليل (2007) في أنها تبحث إسهام وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية، بينما درس خليل (2007) دور وزارة البيئة في تعطيل التنمية الاقتصادية.

دراسة (القواسمي، 2007) " واقع إدارة الجودة الشاملة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية من وجهة نظر المديرين والمستفيدين". وهدفت هذه الدراسه إلى التعرف إلى واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية واتجاهات المستفيدين كون الجودة مطلب ضروري تسعى العديد من المؤسسات على تحقيقه. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة محل البحث، كما توجد في الواقع تغييرا كميا وكيفيا. وتم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على مجتمع الدراسة البالغ عددهم (219) موظفا من ثلاث فئات (مديرين عامين، ومديرين، ورؤساء الأقسام) . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها ضرورة تكريس وتعزيز الجودة الشاملة في وزارة الاقتصاد الوطني لكي تكون أقدر على تقديم خدماتها للجمهور المستفيد بكفاءة وفاعلية. وقد أوصت الباحثة بعدة توصيات من أبرزها إنشاء وحدة إدارية مسؤولة عن الجودة ومتابعتها والعمل بخطى حثيثة نحو استيعاب وتكريس مفهوم وممارسات الحكومة الالكترونية.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة القواسمي (2007) في أن الدراسة الحالية تبحث في التنمية المستدامة بينما بحثت دراسة القواسمي (2007) في إدارة الجودة الشاملة، وتتشابه معها في أن كلاهما بحثتا وزارة الاقتصاد الوطني.

دراسة (عويضة، 2007) "الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني (دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية)". هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل التي تدفعنا للجوء إلى الخصخصة، والأهداف المتوخاة من تطبيقها من النواحي المالية والإدارية والاجتماعية والقانونية في المؤسسات الفلسطينية، وكذلك التعرف إلى المعوقات التي تواجهها، ومن المتوقع أن تواجه آلية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية (مجموعة المعوقات)، زد على ذلك التعرف إلى أهم الايجابيات والسلبيات في

عملية الخصخصة في هذه المؤسسات. وتطبيق الخصخصة على شركة الاتصالات الفلسطينية، وقطاع الطاقة الفلسطيني، وسوق فلسطين للأوراق المالية، والمدن والمناطق الصناعية الفلسطينية، ومطار وميناء غزة الدوليين، وقطاع المياه، والشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الخصخصة تحقق أهدافها الاقتصادية والإدارية والمالية من زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة، ومن تحسين وضع الحكومة المالي، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات الخدمة، ومن الناحية الإدارية تنمية القوى البشرية، ومن الناحية المالية في خفض العجز في ميزان المدفوعات، وخفض حجم الإنفاق العام والمساعدة في منح الاستقلال المالي للمؤسسات العامة، وتساعده في تخفيض الدين العام. ولا تحقق الخصخصة أهدافها الاجتماعية من تحقيق الرفاه الاجتماعي، وخفض معدلات البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة في التوزيع.

ومن أهم التوصيات، توفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية مستقرة تتصف بحرية المبادرة الاقتصادية وسيادة القانون وحماية الملكية الفردية، وتطوير الأسواق المالية باعتبارها أداة رقابية مهمة على أداء المؤسسات، والتدرج والانتقائية في إتمام سياسات تطبيق الخصخصة، وتشكيل هيئة مستقلة للخصخصة لديها الصلاحيات الواسعة ولدى أعضائها الخبرة والاستقلالية، والقيام بتحديد الايجابيات والسلبيات لحالات الخصخصة وإجراء دراسات ومقارنات لتجارب الدول العربية التي انتهجت سياسة الخصخصة في اقتصادياتها.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة عويضة (2007) في أن الدراسة الحالية تبحث في التنمية، بينما بحثت دراسة عويضة (2007) في الخصخصة وأثر الخصخصة على الاقتصاد.

دراسة (العبادي، 2007) "القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية" . القت هذه الدراسة الضوء على القروض الأجنبية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. حيث تناولت في البداية نظريات القروض الخارجية والدور الذي تلعبه في سد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار المحلي خاصة في الدول النامية. ثم تطرقت إلى تحليل وتطور الديون الخارجية الأردنية والمصرية، حيث وجد أن التجربتين لم تكونا ناجحتين ولم تستفد كلا الدولتين من الديون كما يجب أن يكون. وبالتالي، وقعتا في مشكلة المديونية الخارجية واضطرتا إلى إعادة جدولة ديونهما عدة مرات، ولازالت تشكل هذه الديون عبئا على خزينة هذه الدول. ثم تناولت الدراسة بحث مصادر الاقتراض المتاحة للسلطة الفلسطينية. وكان البنك الدولي وبنك

الاستثمار الأوروبي أهم مصادر هذه القروض واللذين يشكلان ما نسبته 43.3% و 28% على التوالي من إجمالي القروض الممنوحة للسلطة والبالغة حوالي 605 مليون دولار. كما تمت دراسة الجهات المسؤولة عن توقيع ومتابعة القروض، ووجد أن بكدار ووزارة المالية تحظيان بمتابعة 84% من إجمالي القروض. أما بالنسبة لتوزيع القروض على القطاعات المختلفة فقد وجد أن حوالي 45.5 % من القروض قد تم توجيهها إلى قطاع البنية التحتية الذي كان شبه مدمر بسبب الاحتلال، ولم تحظى القطاعات الإنتاجية مثل قطاع الزراعة، إلا على 6.8% من مجموع القروض (قرض واحد من IFAD). بينما كان نصيب قطاع الصناعة 2.6% فقط وأما بقية القطاعات كالصحة والتعليم والسياحة والعمل والإسكان فحظيت بنسبة 13.5% والمالية 15.4% والأمن وحفظ النظام 8.9% والمواصلات والاتصالات والنقل 7.2%.

وقد بينت الدراسة أن معظم القروض قد صرفت في المدن حيث حرم الريف الفلسطيني منها، كما وجدت الدراسة أن هنالك سوء توزيع لهذه القروض كوحدة مستقلة عن التوزيع العام الذي يشمل القروض والمنح والمساعدات، وترجع أسباب سوء التوزيع إلى تعدد الجهات المنفذة وعدم وجود خطة موحدة واستبعاد المشاريع الإنتاجية والتركيز على المشاريع الخدماتية. كما بحثت الدارسة في خدمة الدين، وبينت أن حجم الدين لا يزال قليلا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فقد وصل عام 99 إلى 12.5، وهي نسبة قليلة مقارنة مع الدول الأخرى لكنها بالقياس إلى قصر الفترة الزمنية (أربع سنوات). كما لا تزال خدمة الدين قليلة لا تتعدى 10% من إجمالي صادرات السلع والخدمات ذلك كون هذه القروض ميسرة، حيث أن الفائدة قليلة وفترة السداد طويلة، بالإضافة لوجود فترة سماح تتراوح بين 3–7 سنوات.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة العبادي (2007) في أن هذه الدراسة هي دراسة كمية تبحث في مناحي مختلفة من التنمية، بينما بحثت دراسة العبادي (2007) في دور القروض الأجنبية في التنمية الاقتصادية فقط دون غيرها من مجالات التنمية.

دراسة رفيق المصري (2007) الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني. هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية ومدى مشاركتهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتحديد المعوقات التي تواجههم ,وما التصور المقترح لتعزيز هذه المشاركة، إلى جانب معرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مشاركة عينة الدراسة في التنمية طبقاً لمتغيرات (النوع، الجامعة، مكان الإقامة، التخصص) وطبقت الدراسة على عينة قوامها (430) طالباً وطالبة من الجامعات الثلاثة بقطاع غزة (الإسلامية، الأزهر، الأقصى) وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد

فروق في مدى مشاركة عينة الدراسة تبعاً لمتغير (النوع، والتخصص، ومكان الإقامة) على مستوى التنمية، بينما وجدت فروق تبعاً لمتغير الجامعة لصالح جامعتي الأزهر والأقصى في مستويات المشاركة في التنمية السياسية والتنمية بشكل عام.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة المصري (2007) في أن هذه الدراسة تستقصي دور مؤسسة حكومية في التنمية المستدامة، بينما بحثت دراسة المصري (2007) في دور الشباب في التنمية.

دراسة عبد الفتاح عبد ربه (2008) "ملاحظات على بعض النباتات البيئية الشائعة واستخداماتها في وادي غزة". والدراسة عبارة عن إجراء مسوحات على النباتات البرية الشائعة في وادي غزة، لإعطاء ملاحظات حول الاستخدامات المحتملة لها من خلال الزيارات الميدانية، والاستفسار من السكان المحليين، والمراجع الأدبية المتوفرة، ومن خلال الدراسة تم التعرف على (70) نوع من النباتات البرية التي تنتمي إلى (32) عائلة، و(25) رتبة في وادي غزة، وبين أن العائلة المركبة (composite) مثلت العائلة الأكبر بين العائلات النباتية الأخرى وشملت (14) نوعاً من الأنواع المسجلة، وأشارت الدراسة إلى أخطار بيئية جديدة تحدق بالنباتات الطبيعية في قطاع غزة نتيجة تعرضها لعدة عوامل مثل التدمير، والاقتلاع، والاستغلال والرعي الجائرين، والتلوث.

وأشارت الدراسة إلى أن استخدام النباتات الطبيعية في وادي غزة بطرق مختلفة، فمنها ما يستخدم كمصدر غذائي، وكعلف لحيوانات الرعي، ولإنتاج الخشب والوقود، ومنها ماله استخدامات بشرية مباشرة في صنع الحصر والكراسي والأكواخ داخل المزارع والبساتين، لافتاً إلى أن الطب العشبي يعد من أهم الاستخدامات التي تحظى بها النباتات والأعشاب البرية في منطقة وادي غزة، وأضاف أن هناك أنواع نباتية متعددة تستخدم في معالجة أمراض السكري، والجلد، والحمى، والاضطرابات المعوية، والجروح، والربو، والصداع، والتهاب المفاصل، والإصابات الطفيلية.وأوصت الدراسة بتكثيف الدراسات التي تخص البيئة النباتية في القطاع نتيجة للزحف العمراني، والزيادة السكانية المضطردة وتدمير النظم البيئية، التي تهدد باختفاء وتناقص عشائر النباتات الطبيعية، وأكدت الدراسة على أهمية القوانين والتشريعات البيئية في حماية عناصر البيئة النباتية والحيوانية ومجمل مناحي البيئة في فلسطين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة عبد ربه (2008) في أن هذه الدراسة تبحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية للبيئة، بينما فحصت دراسة عبد ربه (2008) في الجانب البيئي في منطقة قطاع غزة.

أريج الرفاعي (2009) دور المؤسسات الرسمية في تنمية محافظة اربد . تهدف هذه الدراسة تحليل الدور الذي تقوم به المؤسسات الرسمية، العامة والخاصة، في مجال التنمية في محافظة اربد. وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج البنيوي (Structuralism) الذي لا يكتفي بدراسة الظاهرة وإنما يتعدى إلى دراسة العمليات التي تحرك وتبرز تلك الظاهرة.

لقد عالجت معظم الدراسات "التنمية" تبعاً للعامل الجغرافي المتمثل في الموارد الطبيعية والموقع. وعلى الرغم من الوجود الإيجابي لهذا العامل كالتباين المناخي وتباين التضاريس ووجود السهول الواسعة والخصبة وارتفاع معدلات الأمطار في المحافظة، إلا أنها تشهد معدلات عالية في البطالة والفقرة. كما وتستغل الموارد بطريقة تقليدية وتشهد تراجعاً مستمراً.

وبالمقابل فإن الانتقال من التنمية القائمة على العامل الجغرافي إلى تلك القائمة على الاستثمار ما زال في بدايته. ولهذا رأت الباحثة دراسة عامل آخر وهو المؤسسية ودورها في التنمية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم حصر جميع المؤسسات في المحافظة وإجراء مقابلات مع مدرائها بالإضافة إلى المناقشات التي دارت مع أهم المسؤولين فيها. كما تم الاستفادة من التقارير والإحصاءات الرسمية المتوفرة فيها للاستفادة منها في التحليل الكمي والنوعي. وعالجت الدراسة مجموعة من القضايا منها

- أولاً: تحليل الموقع التنموي لمحافظة اربد بالنسبة للأردن من خلال إبراز بعض مؤشرات التنمية في اربد (حجم السكان، التركيب العمري، التركيب النوعي، الدخل الفردي، الفقر، البطالة، المستوى التعليمي، المستوى الصحي).
- ثانياً: أسس تصنيف مؤسسات التنمية في اربد وإبراز دور مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية دون إهمال دور المؤسسات غير الربحية مثل الجمعيات الخيرية والتعاونية.
- ثالثاً: تقييم الدور التنموي للمؤسسات في محافظة اربد ومناقشة مدى المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص من بعد أن تم إحداث تغيير على وظيفة المحافظة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- يوجد في محافظة اربد العديد من المؤسسات التي تعنى بالقضايا التنموية. وترتبط هذه المؤسسات بالمركز عمان ولكنها لا تقوم بالتنسيق والتعاون فيما بينها على مستوى الإقليم.

- ما زالت مبادرة الملك عبد الله الثاني في بداية تطبيقها ولهذا يصعب تقييم تطبيق المؤسسات لها.
- على الرغم من الإعلان عن اللامركزية كإستراتيجية إدارية في المملكة منذ 3 عقود، إلا أن المركزية وهرمية الإدارة ما زالت هي السائدة.
- هيكلية المؤسسات ما زالت غير واضحة بالنسبة للدور التنموي لها.

وبناءً على النتائج السابقة، فإنه يمكن طرح التوصيات التالية:

- العمل على بناء القدرات في مؤسسات القطاع العام والخاص وذلك لتحسين الدور الذي تضلع فيه في مجال التنمية.
- إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في المحافظة وذلك لتعظيم المردود التنموي عليها.
- القيام بدراسات أخرى حول التنمية والمؤسسات في أجزاء أخرى من المملكة لتقييم العلاقة بين المؤسسية والتنمية.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة الرفاعي (2009) في أن هذه الدراسة تحددت في مؤسسة حكومية، بينما بحثت دراسة الرفاعي (2009) في دور المؤسسات الحكومية والخاصة، كما أن دراسة الرفاعي استخدمت منهجاً بنيوياً، بينما استخدمت هذه الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً.

بدر الدويش (2010) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية. ەدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية شملت 5,18 % من منظمات المجتمع المدني، أي (52) منظمة من إجمالي المنظمات البالغ عددها 280 منظمة متعددة الأهداف والخدمات والنشاطات التنموية والسياسية المقدمة للمجتمع الكويتي في جميع المحافظات. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي

- تعتمد منظمات المجتمع المدني في الكويت في تمويلها على مصادر ذاتية وطنية، وليس هناك أي اعتماد على التمويل الأجنبي، حيث اشتراكات الأعضاء في مقدمة مصادر التمويل، يليها الدعم الحكومي ، وتأتي التبرعات الفردية في المركز الثالث.
- تعمل غالبية منظمات المجتمع المدني في المجالات الاجتماعية، وتعمل العديد من المنظمات في ميادين متعددة ، وهناك منظمات تختص في قضايا المرأة والأعمال السياسية.

- تساهم منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية من خلال الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، وتشمل خدمات إرشادية، ومعونات مالية، وتعليمية، والمشاركة في حل المشاكل الاجتماعية، بالإضافة إلى التنمية السياسية، وتقدم منظمات المجتمع المدني نشاطاتها للأفراد والأسر وتسهم في حل المشكلات الاجتماعية.
- يشارك ممثلو المنظمات في الانتخابات العامة وفي الانتساب للأندية والنقابات والمنظمات غير الحكومية.
- أشارت 87 % من منظمات المجتمع المدني إلى وجود تعاون مع المؤسسات الحكومية، وصف من قبل 46 % منها بأنه دائم، في حين أفادت 93 % من المنظمات يوجد تعاون مع جهات غير حكومية، وصفت 42 % منها بأنه دائم.
- تعتبر 44 % من المنظمات أن علاقتها مع المنظمات الأخرى تكاملية، بينما تعتبرها 42 % منها تعاونية و5 % منها تعتبر العلاقة تنافسية، ويوجد لدى 87 % من المنظمات سجلات عن المنظمات المتعاونة معها، وتمتلك 56 % من المنظمات سجلات تفصيلية عن المنظمات المتعاونة معها.
- تعتبر 96 % من المنظمات نفسها متبعة لمعايير الشفافية، وتعاني 52 % من المنظمات من تدخلات الحكومة في أعمالها، وتشرف الحكومة على 40 % من منظمات المجتمع المدني، ويتم تقييم أداء 92 % من منظمات المجتمع المدني.
- يبرز دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، بجوانبها العديدة، الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، من خلال قدرة هذه المنظمات على تمكين وتثقيف أفراد المجتمع، بانتماءاتهم الفكرية والثقافية والاجتماعية والدينية والمهنية، بشكل يحقق التكامل مع الجهود الحكومية الرامية لتحقيق مقولة المجتمع الديمقراطي المتمدن.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة الدويش (2010) في أن هذه الدراسة تبحث في الجوانب التنموية المختلفة من اقتصادية واجتماعية وبيئية وقانونية، بينما بحثت دراسة الدويش (2010) في التنمية الاجتماعية والسياسية.

2.19.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة ليو (Liou, 1998). فحصت هذه الدراسة دور الحكومة الصينية في الإصلاح والتنمية الاقتصادية، وقد بدأت الدراسة بمسح الأدب المتعلق بالموضوع من خلال خمسة مفاتيح رئيسة شكلت النظام الاقتصادي الجديد ورسمت السياسات الاقتصادية للحكومة، وقد أشارت الدراسة إلى

أن نجاح التنمية الاقتصادية الحكومية تكمن في توجيه التنمية، وإدارة التنمية، وتوزيع الدخل، وتنظيم الصناعة، وحماية المواطن والأعمال، وبالإضافة لذلك فقد ناقشت الدراسة الخبرة الصينية الحكومية في مجال التنمية الاقتصادية.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة ليو (Liou, 1998) في أن هذه الدراسة تبحث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية، وتتشابه الدراستان في أنهما تبحثان دوراً حكومياً في التنمية.

دراسة ميشيل (Michel, 2007) دور الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى مراجعة سياسات الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة، بما يتلاءم مع القوانين المعمول بها في تلك الولايات ، والعلاقة مع الحكومة المركزية، وأشارت الدراسة إلى ان هناك اختلاف في دعم الحكومات المحلية للاقتصاد، وأن هناك استثناءات توجد في الحكومة المركزية في تنميتها للاقتصادات المحلية، كما وجدت الدراسة أن هناك تنافساً محلياً في التنمية الاقتصادية، يُعزى إلى السياسات الاقتصادية التي تتبعها تلك الحكومات المحلية.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة ميشيل (Michel, 2007) في أن هذه الدراسة تذهب إلى أبعد من التنمية الاقتصادية، كما أن هذه الدراسة تُجرى في ظل نظام مركزي، ولذا لا يوجد هناك تنافس بين إدارات حكومية مختلفة.

3.19.2. تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة، فقد تبين أن أغلب مواضيع دراستها كان في التنمية وخاصة في التنمية الاقتصادية، مما يشير إلى كون التنمية الاقتصادية هي أكثر مجالات التنمية استحواذاً على الباحثين، بينما تبحث الدراسة الحالية في مجالات التنمية المختلفة وهي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية، وبالإضافة لذلك فهي تدرس واقع مؤسسة حكومية في التنمية المستدامة.

ويلاحظ على الدراسات السابقة، الاختلاف في مناهج البحث التي تبنتها، فمنها ما كان وصفياً نوعياً، ومنها ما كان بنيوياً، ومنها ما شابه الدراسة الحالية في منهجها الوصفي التحليلي. كما تشابهت عدد من الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالمؤسسات الحكومية في التنمية، كما أن بعضها اقتصر على المؤسسات غير الحكومية، وبعض آخر شمل المؤسسات الحكومية وغير

الحكومية معاً. وتشابهت بعض الدراسات في أدوات دراستها مع الدراسة الحالية، فقد استخدمت الدراسة الحالية الاستبانة أداة لجمع المعلومات.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

من اجل تحقيق هدف الدراسة، وهو تعرف واقع وزارة الاقتصاد الوطني ودورها في إحداث التنمية المستدامة، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموغرافية، فقد تضمن هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها كما يعطي وصفا مفصلا لأداة الدراسة وصدقها وثباتها وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

1.3 منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، منهجاً لدراستها، والذي يعرّف بأنه المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع المدروس.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من رؤساء البلديات، ومديري الجمعيات المهتمة بالاقتصاد والتنمية والبيئة، والتجار المسجلين على أنهم تجار درجة ممتازة في الغرفة التجارية، والمديرين العامين في الوزارة، ويبين جدول (1:3) وصف مجتمع الدراسة وفق متغيري المحافظة والدور

جدول 1:3: وصف مجتمع الدراسة وفق متغير المحافظة والدور

	طولكرم	نابلس	جنين	طوباس	سلفيت	قلقيلية	المجموع
الجمعيات	6	15	5	0	0	2	**28**
البلديات	12	9	13	3	9	5	**51**
التجار	186	914	388	86	210	68	**1870**
المجموع	**204**	**938**	**406**	**89**	**219**	**93**	**1949**
المديرين العامون							**25**

وقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، وحجمها (397) عاملاً، بما نسبته من المجتمع (20.1%)، وتبين الجداول (2:3–8:3) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة

3.3 خصائص عينة الدراسة

فيما يلي أهم خصائص عينة الدراسة

1.3.3. متغير الجنس:

جدول 2:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	343	86.4
أنثى	54	13.6
المجموع	**397**	**100.0**

يشير الجدول (2:3) أن غالبية أفراد العينة من الذكور، إذ بلغت نسبتهم المئوية (86.4)، فيما بلغت النسبة المئوية للإناث (13.6)، ويشير الشكل (3 : 1) إلى وصف عينة الدراسة وفق متغير الجنس.

2.3.3. متغير العمر:

الجدول (3.3) يصف عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

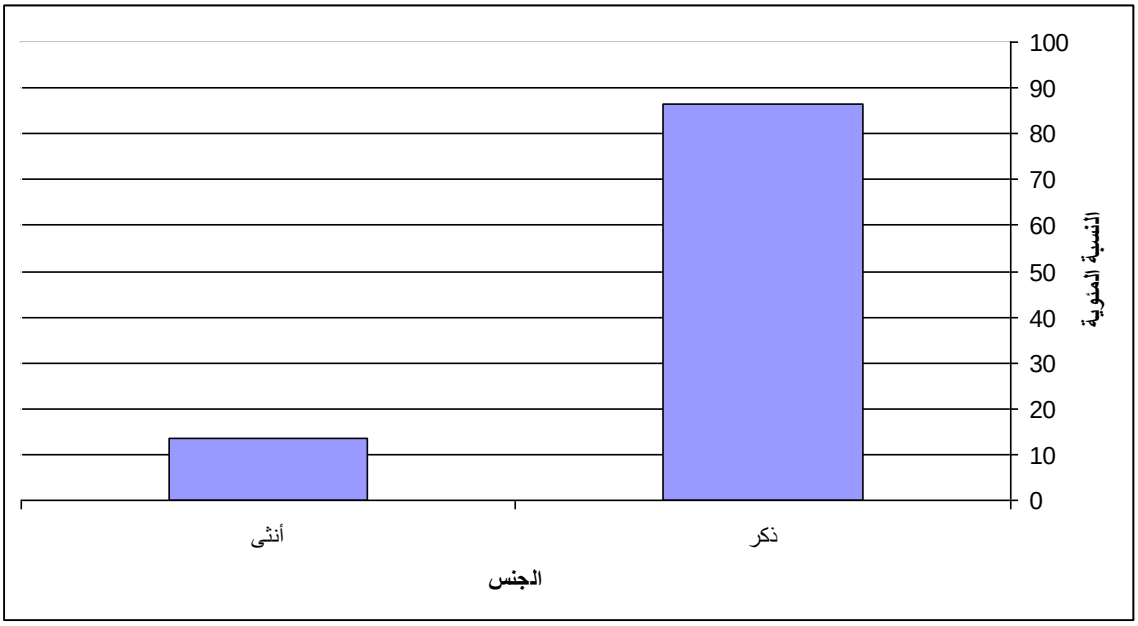

شكل 1.3: وصف عينة الدراسة وفق متغير الجنس.

جدول 3:3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
30–18	95	23.9
40–31	125	31.5
50–41	117	29.5
51 فأكبر	60	15.1
المجموع	**397**	**100.0**

يتضح من الجدول (3:3) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم أصحاب الأعمار (31–40)، إذ بلغت نسبتهم المئوية (31.5)، يليهم أصحاب الأعمار (41–50)، وبنسبة مئوية (29.5)، ثم أصحاب الأعمار (18–30) ونسبتهم المئوية (23.9). وأخيراً أصحاب الأعمار (51 فأكبر) ونسبتهم المئوية (15.1)، ويشير الشكل (3 : 2) إلى وصف عينة الدراسة وفق متغير الجنس.

3.3.3. متغير الدرجة العلمية:

الجدول (4.3) يصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الدرجة العلمية

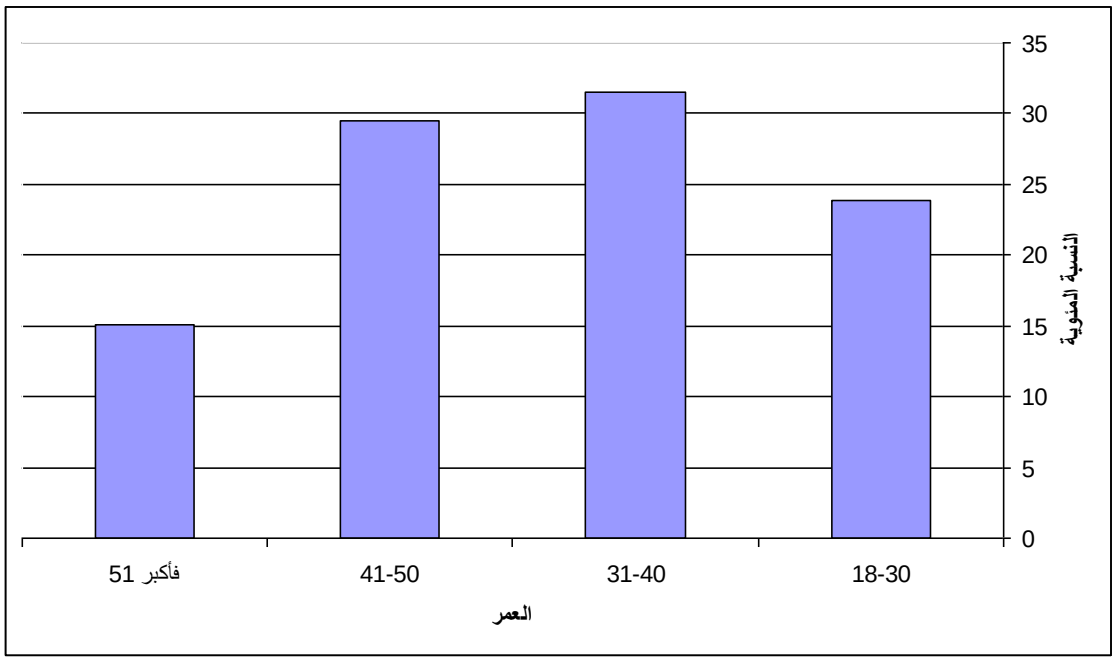

شكل 2.3: وصف عينة الدراسة وفق متغير العمر

جدول 4.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية عامة	83	20.9
دبلوم	114	28.7
بكالوريوس	122	30.7
دراسات عليا	78	19.6
المجموع	**397**	**100.0**

يتضح من الجدول (4:3) أن العدد الأكبر من أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس، وبلغت نسبتهم المئوية (30.7)، يليهم حملة الدبلوم بنسبة مئوية (28.7)، ثم حملة الثانوية العامة وبنسبة مئوية (20.9) وأخيراً حملة الدراسات العليا ، وبنسبة مئوية (19.6)، و يشير الشكل (3 : 3) إلى وصف عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

4.3.3. متغير التخصص العلمي:

الجدول (5.3) يصف عينة الدراسة تبعا لمتغير التخصص العلمي

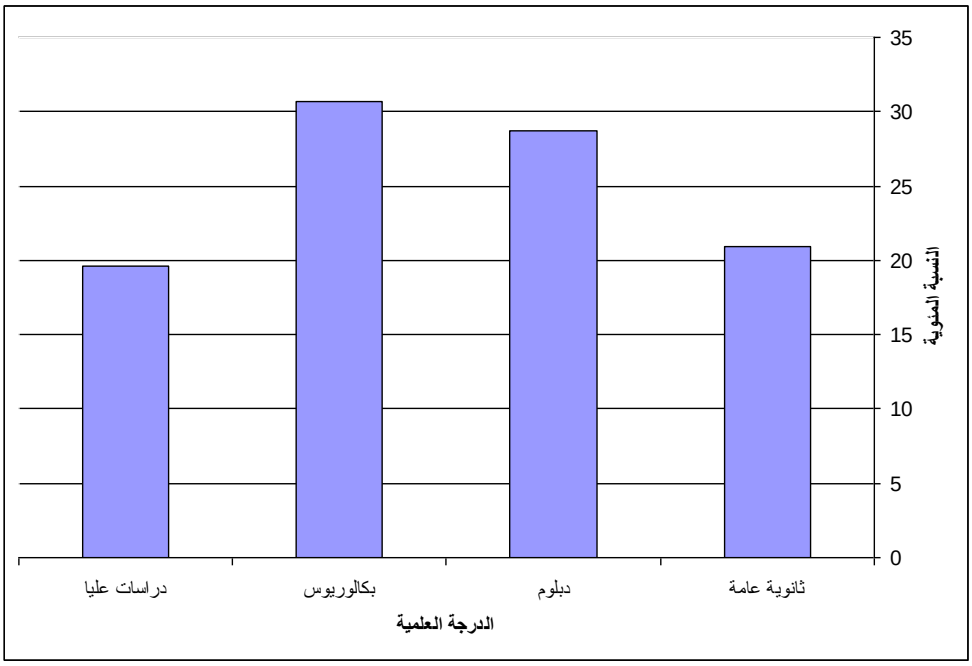

شكل 3.3 : وصف عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

جدول 5.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
إدارة أعمال	68	17.1
اقتصاد	30	7.6
محاسبة	60	15.1
غير ذلك	239	60.2
المجموع	**397**	**100.0**

يتضح من الجدول (5:3) أن العدد الأكبر من أفراد العينة هم من أصحاب تخصصات علمية أخرى، وبلغت نسبتهم المئوية (60.2)، يليهم تخصص إدارة الأعمال بنسبة مئوية (17.1)، ثم تخصص المحاسبة، وبنسبة مئوية (15.1)، وأخيراً تخصص الاقتصاد، ونسبتهم المئوية (7.60)، و يشير الشكل (3 : 4) إلى وصف عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

5.3.3. متغير المسمى الوظيفي:

الجدول (6.3) يصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

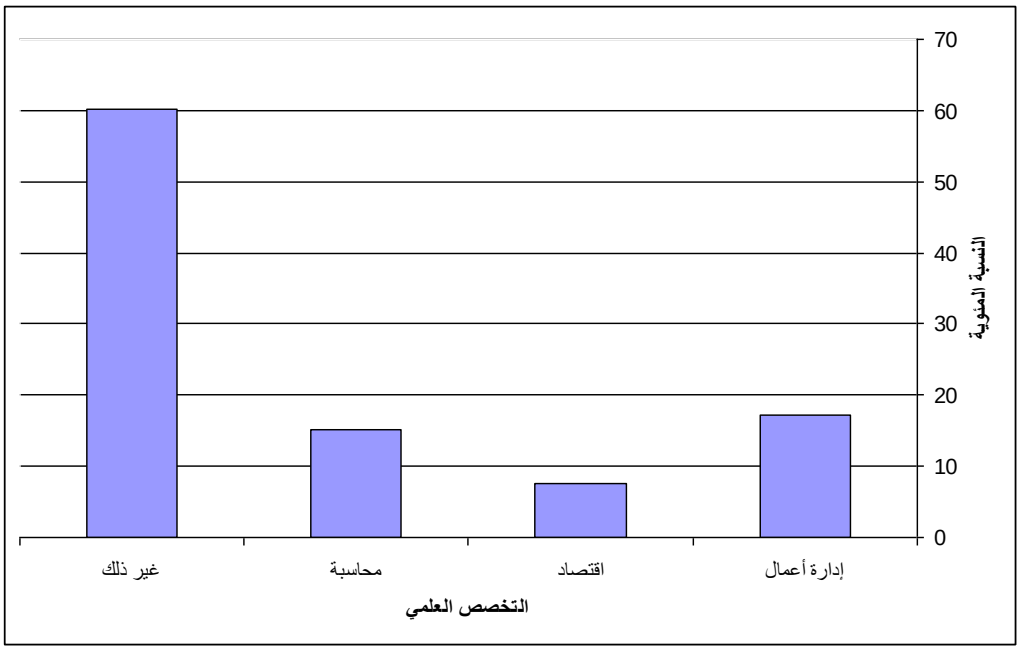

شكل 4.3: وصف عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

جدول 6.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
مدير	83	20.9
صاحب شركة	114	28.7
موظف	122	30.7
غير ذلك	78	19.6
المجموع	**397**	**100.0**

يتضح من الجدول (6:3) أن العدد الأكبر من أفراد العينة هم موظفون، وبلغت نسبتهم المئوية (30.7)، ثم أصحاب الشركات، وبنسبة مئوية (28.7)، ثم مديرون، وبنسبة مئوية (20.9)، وأخيراً مسميات وظيفية أخرى وبنسبة (19.6)، و يشير الشكل (3 : 5) وصف عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

6.3.3. متغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول (7.3) يصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة

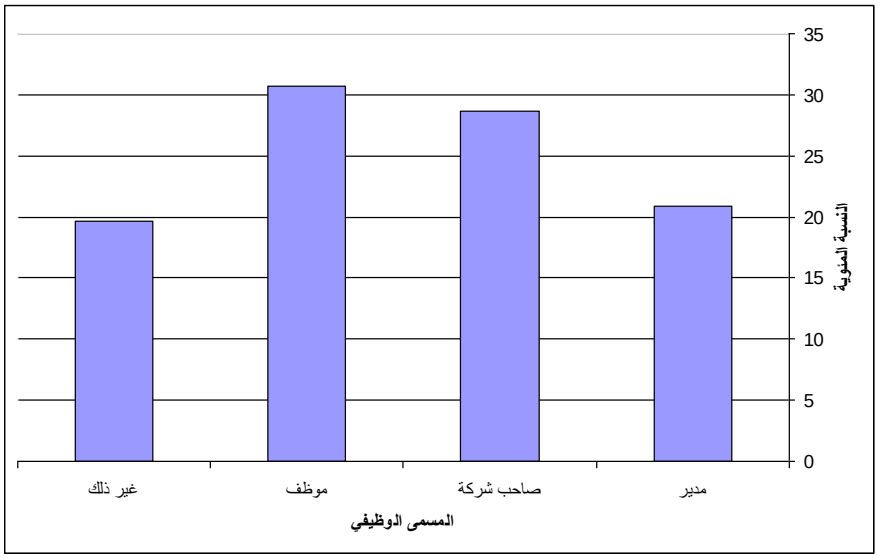

شكل 5.3: وصف عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

جدول 7.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
5−1	101	25.4
10−6	88	22.2
15−11	98	24.7
20−16	53	13.4
أكثر من 21	57	14.4
المجموع	**397**	**100.0**

يتضح من الجدول (7:3) أن العدد الأكبر من أفراد العينة هم أصحاب الخبرة (1−5)، وبلغت نسبتهم المئوية (25.4)، ثم أصحاب الخبرة (11−15)، وبنسبة مئوية (24.7)، ثم أصحاب الخبرة (6−10)، وبنسبة مئوية (22.2)، ثم أصحاب الخبرة (أكثر من 21)، وبنسبة مئوية (14.4)، وأخيراً أصحاب الخبرة (16−20) وبنسبة (13.4)، و يشير الشكل (3 : 6) وصف عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

7.3.3. متغير النشاط الرئيس للمؤسسة:

الجدول (8.3) يصف عينة الدراسة تبعا لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة

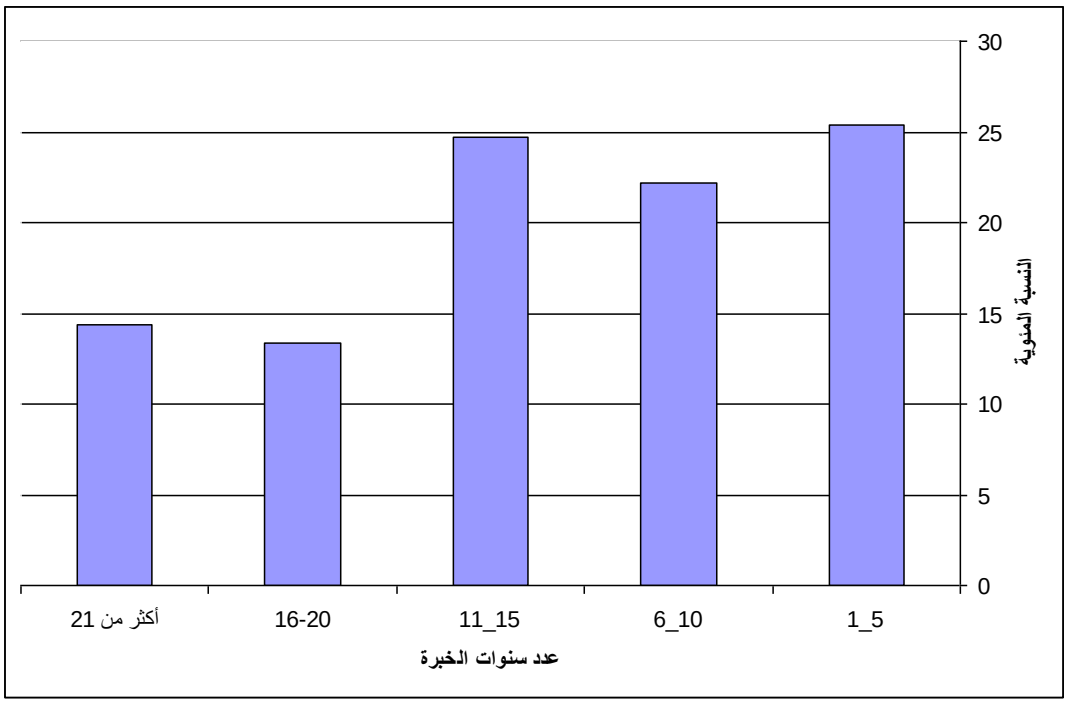

شكل 6.3: وصف عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

جدول 8.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة

النشاط الرئيس للمؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
تجاري	206	51.9
صناعي	37	9.3
خدمي	61	15.4
منظمة مجتمع مدني	15	3.8
بلدية	31	7.8
حكومي	47	11.8
المجموع	**397**	**100.0**

يتضح من الجدول (8:3) أن العدد الأكبر من أفراد العينة هم من ممارسي نشاط تجاري، وبلغت نسبتهم المئوية (51.9)، ثم ممارسي نشاط خدمي، وبلغت نسبتهم المئوية (15.4)، ثم ممارسي نشاط حكومي، وبلغت نسبتهم المئوية (11.8)، ثم ممارسي نشاط صناعي، وبلغت نسبتهم المئوية (9.3)، ثم ممارسي نشاط بلديات، وبلغت نسبتهم المئوية (7.8)، ثم نشاط مجتمع مدني، وبلغت نسبتهم المئوية (3.8).

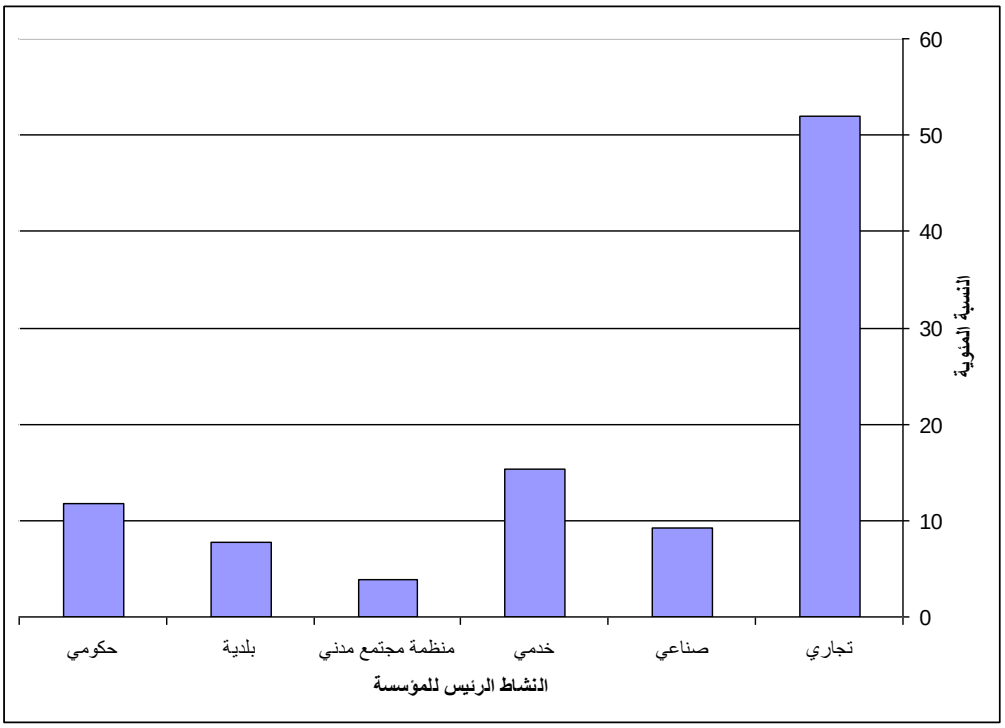

شكل 7.3: وصف عينة الدراسة وفق متغير النشاط الرئيس للمؤسسة

4.3 أداة الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة الاستبانة، لأجل تحقيق أهدافها، وفيما يلي وصف لأداة الدراسة

1.4.3. الاستبانة :

بعد إطلاع الباحثة على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها، قامت بتطوير استبانه خاصة من أجل قياس تعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث تنمية مستدامة في محافظات الشمال، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأول تضمن بيانات أولية عن المبحوثين، تمثلت في العمر، والجنس، والدرجة العلمية، ,والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والنشاط الرئيس للمؤسسة.

أما الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث تنمية مستدامة في محافظات الشمال، حيث بلغ عدد هذه الفقرات (69) فقرة، وزعت على خمس مجالات رئيسة والجدول رقم (9:3) يوضح ذلك:

جدول 9:3: توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها الرئيسية

الرقم	المجال	عدد الفقرات
1	واقع وزارة الاقتصاد الوطني	30
2	التنمية الاقتصادية	16
3	التنمية الاجتماعية	9
4	التنمية القانونية	6
5	التنمية البيئية	8
المجموع		**69**

هذا وقد تم تصميم المقياس على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، وقد بُنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آتي:

- استجابة كبيرة جداً :خمس درجات
- استجابة كبيرة : أربع درجات
- استجابة متوسطة : ثلاث درجات
- استجابة ضعيفة: درجتين
- استجابة ضعيفة جداً : درجة واحدة

2.4.3. صدق الاستبانة:

استخدمت الباحثة صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الاستبانة على (8) محكمين من ذوى الاختصاص (مرفق قائمة بأسماء المحكمين) بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت من أجلها وسلامة صياغة الفقرات، وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الاستبانة 80%.

وتشير الباحثة بأن عدد فقرات الاستبانة بصورتها الأولية قبل عرضها على المحكمين قد بلغ (76) فقرة، إلا أن الباحثة أخذت بآراء المحكمين الذين اجمعوا بضرورة زيادة عدد الفقرات في بعض المجالات، وحذف فقرات أخرى، وحذف فقرات لا تنتمي إلى المجال التي وضعت فيه، ليصل عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (69) فقرة.

3.4.3. ثبات الاستبانة:

قامت الباحثة باحتساب ثبات الاستبانة ومجالاتها، باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha). والجدول (10:3) يبين معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على أبعاد الاستبانة المختلفة ودرجتها الكلية:

جدول 10:3: معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الاستبانة المختلفة وعلى الدرجة الكلية

المجال	قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	0.94
التنمية الاقتصادية	0.91
التنمية الاجتماعية	0.87
التنمية القانونية	0.83
التنمية البيئية	0.90
الدرجة الكلية	**0.97**

يتضح من الجدول (10:3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة المختلفة بطريقة كرونباخ ألفا على محاور الاستبانة تراوحت بين (0.83-0.97)، بينما بلغت قيمة معامل ألفا للثبات الكلي (0.97)، وهذه بصورة عامة تعتبر معاملات ثبات مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة الحالية.

5.3. تصميم الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة التالية:

1.5.3.المتغيرات المستقلة:

- الجنس وله مستويان: (ذكر، أنثى)
- العمر وله أربع مستويات : (18-30، 31-40، 41 - 50 ، 51 فأكبر)
- الدرجة العلمية وله أربع مستويات : (ثانوية عامة، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)
- التخصص العلمي وله أربع مستويات: (إدارة، اقتصاد، محاسبة، حاسوب)

- المسمى الوظيفي وله أربع مستويات : (مدير، صاحب شركة، موظف، غير ذلك)
- عدد سنوات الخبرة وله خمس مستويات : (1–5، 6–10، 11–15، 16–20، أكثر من 21)
- النشاط الرئيس للمؤسسة وله ست مستويات : (تجاري، وصناعي، وخدمي، ومنظمة مجتمع مدني، وحكومي)

2.5.3. المتغيرات التابعة:

وتمثلت في جميع الفقرات التي تقيس استجابات المبحوثين في دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث تنمية مستدامة في محافظات الشمال.

6.3 خطوات تطبيق الدراسة

قامت الباحثة بالخطوات التالية:

- التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة.
- أخذ الإذن الخطي بتوزيع الأداة.
- قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، وقبل بدء المبحوثين بتعبئة الاستبانة طلب منهم أن يسجلوا المعلومات العامة في القسم الأول من كل استبانة، ثم وضحت الباحثة هدف الدراسة، وكيفية الإجابة عن فقراتها ومن ثم أتيحت الفرصة للإجابة عن الفقرات.
- تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والصالحة للتحليل، وعددها (397) استبانه.
- بعد أن تمت إجراءات تطبيق الاستبانة قامت الباحثة بتفريغ استجابات المبحوثين تمهيدا لمعالجتها وتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
- بعد استخلاص النتائج، قامت الباحثة بتفسيرها ومناقشتها، وصاغت التوصيات المناسبة.

7.3 المعالجات الإحصائية

بعد أن تم جمع البيانات تم إدخالها في الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والتكرارات.
- فحص ثبات الاستبانة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.
- اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Samples-T-Test) لفحص الفرضية المتعلقة بمتغير الجنس.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات العمر، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي، والمستوى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والنشاط الرئيس للمؤسسة).
- اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية Scheffe Post Hoc Test لفحص اتجاه الفروق الدالة إحصائيا بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

تهدف هذه الدراسة إلى واقع وزارة الاقتصاد الوطني ودورها في إحداث التنمية المستدامة، إضافة إلى تحديد أثر كل من متغيرات الجنس، والعمر، والدرجة العلمية، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والنشاط الرئيس للمؤسسة، على واقع وزارة الاقتصاد الوطني ودورها في إحداث التنمية المستدامة، وبعد عملية جمع البيانات عولجت إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وفيما يلي عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس ومناقشته

ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية؟
- ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية البيئية؟

من أجل الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة، والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه، استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وقيمة الدور، والجداول (2.4، 3.4، 4.4، 5.4، 6.4، 7.4) تبين ذلك، ولتقدير قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة، فقد استخدم المعيار التالي:

جدول 1.4: معيار تقدير قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة

النسبة المئوية	تقدير قيمة الدور
أقل من 50%	منخفضة جداً
من 50–59.9 %	منخفضة
من 60–69.9 %	متوسطة
من70–79.9%	مرتفعة
80% فأكثر	مرتفعة جداُ

1.1.4. مجال واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة:

ونص السؤال : ما واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة؟

يشير الجدول 2.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول2.4–أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال واقع الوزارة، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
1	17	تنفذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.	3.50	70.0	مرتفعة
2	6	تعتمد قوانين وتعليمات واضحة لآليات الصناعة والتجارة.	3.47	69.4	متوسطة
3	13	تعمل على توفير سجل خاص بالعلامات التجارية	3.47	69.4	متوسطة
4	16	تقوم بحملات يومية للرقابة على المواد الاستهلاكية	3.46	69.2	متوسطة
5	21	تساهم في توفير الحماية الاجتماعية للمستهلك	3.41	68.2	متوسطة
6	7	تطبق القوانين التعليمات بأساليب مهنية عادلة.	3.32	66.4	متوسطة

جدول2.4–ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال واقع الوزارة، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
7	2	تسهل التواصل مع الأطراف ذوي العلاقة بالصناعة والتجارة.	3.27	65.4	متوسطة
8	1	توفر الخدمات والتسهيلات لدعم الصناعة والتجارة.	3.19	63.8	متوسطة
9	22	تساهم في توفير الحماية الاقتصادية للمستهلك	3.17	63.4	متوسطة
10	23	تساهم في توفير الحماية البيئية للمستهلك	3.17	63.4	متوسطة
11	24	تساهم في توفير السلع لإشباع حاجات المواطنين	3.15	63.0	متوسطة
12	11	تعتمد الخدمة الالكترونية في تداولاتها وتعاملاتها.	3.13	62.6	متوسطة
13	29	تنشر أدلة ونشرات بخصوص الأسعار والسلع.	3.13	62.6	متوسطة
14	14	تسجل وزارة الاقتصاد الوطني براءات الاختراع	3.11	62.2	متوسطة
15	25	تساهم في نشر الوعي التنموي بين المواطنين	3.07	61.4	متوسطة
16	15	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بحماية حقوق الملكية الفكرية	3.06	61.2	متوسطة
17	20	تعتمد أنظمة لمواصفات السلع تقوم على أسس علمية حديثة	3.05	61.0	متوسطة
18	3	تعمل على توثيق العلاقة التجارية والصناعية مع المنظمات الإقليمية.	3.03	60.6	متوسطة
19	30	ترشد المواطنين للتعامل مع حالات الاستغلال التجاري.	3.03	60.6	متوسطة
20	18	تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطن من خلال المراقبة والتفتيش	3.00	60.0	متوسطة
21	12	ترسم السياسات الاقتصادية بالتعاون مع القطاع الخاص.	2.99	59.8	منخفضة
22	5	تبرم اتفاقيات تجارية لصالح القطاع الخاص.	2.97	59.4	منخفضة
23	10	تقدم الاستشارة لمؤسسات القطاع الخاص في إنشاء المشاريع التجارية.	2.96	59.2	منخفضة
24	4	تعمل على توثيق العلاقة التجارية والصناعية مع المنظمات الدولية	2.92	58.4	منخفضة
25	28	تساهم في تقوية الصناعات التقليدية	2.92	58.4	منخفضة
26	27	تساهم في تقوية المنظمات المدنية	2.84	56.8	منخفضة

جدول2.4–ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال واقع الوزارة، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
27	9	توفر المساعدات الفنية لمؤسسات القطاع الخاص في التدريب المناسب.	2.77	55.4	منخفضة
28	8	تساهم في توفير برامج مالية لمؤسسات القطاع الخاص.	2.67	53.4	منخفضة
29	19	تساهم في تقليل عدد العاطلين عن العمل	2.57	51.4	منخفضة
30	26	تساهم في تخصيص "صندوق المسؤولية الاجتماعية"	2.53	50.6	منخفضة
الدرجة الكلية لمجال واقع وزارة الاقتصاد الوطني			**3.08**	**61.6**	**متوسطة**

*أقصى درجة للفقرة(5)

يتضح من خلال الجدول (2:4) أن قيمة واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة، كانت مرتفعة على الفقرة (17)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (70.0)، بينما كانت قيمة واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة متوسطة على الفقرات (6، 13، 16، 21، 7، 2، 1، 22، 23، 24، 11، 29، 14، 25، 15، 20، 3، 30، 18) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها على التوالي (69.4، 69.4، 69.2، 68.2، 66.4، 65.4، 63.8، 63.4، 63.4، 63.0، 62.6، 62.6، 62.2، 61.4، 61.2، 61.0، 60.6، 60.6، 60.0)، وكانت قيمة واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة منخفضة على الفقرات (12، 5، 10، 4، 28، 27، 9، 8، 19، 26) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها على التوالي (59.8، 59.4، 59.2، 58.4، 58.4، 56.8، 55.4، 53.4، 51.4، 50.6) أما الدرجة الكلية لمجال واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (61.6).

وتفسر الباحثة تلك الدرجة المتوسطة إلى تدني انفتاح وزارة الاقتصاد الوطني على القطاع الخاص من حيث عقد الاتفاقات وتوفير البرامج والاستشارات التي من شأنها رفع مستوى وزارة الاقتصاد الوطني، وتحسين واقعها في تنمية الاقتصاد.

كما يُعزى ذلك إلى قلة التعاون بين وزارة الاقتصاد الوطني والمنظمات الدولية العاملة، من حيث

عقد الاتفاقات وتبادل الخبرات. وتضيف الباحثة أن وزارة الاقتصاد الوطني لا تولي اهتماماً كافياً بالصناعات التقليدية، والتي من شأنها رفد الاقتصاد المحلي وتكوين دعامة من دعائم البنية التحتية الاقتصادية.

ويجدر بالذكر أن وزارة الاقتصاد الوطني لا تنفتح على المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين والتي يمكن أن تساهم بدور فاعل في تحسين واقع وزارة الاقتصاد الوطني، من خلال فتح مشاريع تعمل على تشغيل العاطلين على العمل أو تؤسس لمشاريع إنتاجية خاصة في القطاعات السكانية المهشمة.

2.1.4 مجال التنمية الاقتصادية

ونص السؤال : ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية؟ ويشير الجدول 3.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال .

جدول 3.4-أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية الاقتصادية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
1	1	تساهم في توفير سلع ومنتجات وطنية.	3.31	66.2	متوسطة
2	12	تقيم وزارة الاقتصاد الوطني المعارض المتخصصة لترويج السلع الفلسطينية.	3.19	63.8	متوسطة
3	2	تنظم استيراد السلع والمنتجات غير الوطنية.	3.14	62.8	متوسطة
4	4	يتحسن أداء المصنع أو الشركة، نظراً لإجراءات وزارة الاقتصاد الوطني.	3.14	62.8	متوسطة
5	6	تنسق الأجهزة ذات العلاقة في وزارة الاقتصاد الوطني، فيما بينها لمصلحة المستهلك والمصنع أو الشركة.	3.14	62.8	متوسطة
6	13	تشترك وزارة الاقتصاد الوطني في المعارض الدولية، لترويج السلع الوطنية.	3.14	62.8	متوسطة
7	5	يتمتع المسؤولون في وزارة الاقتصاد الوطني، بخبرة كافية مناسبة للقيام بواجبات الوزارة ومهامها	3.13	62.6	متوسطة

جدول 3.4–ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية الاقتصادية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
8	7	يزداد إنتاج الشركة أو المصنع بعد إرشادات وزارة الاقتصاد الوطني.	3.02	60.4	متوسطة
9	8	يزداد دخل الشركة أو المصنع بعد إرشادات وزارة الاقتصاد الوطني.	2.97	59.4	منخفضة
10	9	يزداد حجم العلاقات التجارية مع المنظمات الدولية، نظرا لدور وزارة الاقتصاد الوطني.	2.97	59.4	منخفضة
11	3	توجه المصانع والشركات إلى إنتاج سلع غير متوفرة محلياً.	2.96	59.2	منخفضة
12	10	ترفع وزارة الاقتصاد الوطني من عدد المشاريع التنموية.	2.94	58.8	منخفضة
13	11	تساهم وزارة الاقتصاد الوطني في توفير أسواق خارجية للصادرات الفلسطينية.	2.89	57.8	منخفضة
14	14	تساهم الوزارة في إيجاد شركاء خارجيين لمصانع وشركات وطنية.	2.84	56.8	منخفضة
15	16	تنظم وزارة الاقتصاد الوطني إنتاج السلع بين الشركات والمصانع.	2.82	58.4	منخفضة
16	15	تنسق وزارة الاقتصاد الوطني بين المصانع أو الشركات المحلية، لإقامة مشاريع مختلفة.	2.78	55.6	منخفضة
الدرجة الكلية لمجال التنمية الاقتصادية			**3.02**	**60.4**	**متوسطة**

*أقصى درجة للفقرة (5)

يتضح من خلال الجدول (3:4) أن قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية، كانت متوسطة على الفقرات (1، 12، 2، 4، 6، 13، 5، 7) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (66.2، 63.8، 62.8، 62.8، 62.8، 62.8، 62.6، 60.4)، وكانت قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية منخفضة على الفقرات (8، 9، 3، 10، 11، 14، 16، 15) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (59.4، 59.4، 59.2، 58.8، 57.8، 56.8، 58.4، 55.6)، أما الدرجة الكلية لمجال

التنمية الاقتصادية، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (60.4).

وتفسر الباحثة الدرجة المتوسطة من مساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية إلى عدم تأثر دخل الشركات بما ترشدهم إليه وزارة الاقتصاد الوطني، فلا تستفيد الشركات أو المصانع في إنتاج سلع ومنتجات جديدة، أو تفتح لها الوزارة أسواق خارجية عربية أو أوروبية تُسوق فيها الشركات منتجاتها، كما لا تعمل الوزارة على تكوين مشاريع مشتركة بين شركات أو مصانع، كما أنها لا تعمل على عقد اتفاقات بين المصانع والشركات الوطنية مع المصانع والشركات الأجنبية الخارجية، مما يحول دون إحساس تلك الشركات والمصانع بأن تغيرات قد طرأت عليها وعلى إنتاجها نتيجة عمل وزارة الاقتصاد الوطني، وهذا يلقي بظلاله على السوق الفلسطيني والمواطن الفلسطيني الذي يتأثر دخله وعمله بزيادة المشاريع التي كان من الممكن أن تكون بفعل تنشيط الأسواق الداخلية والخارجية. وتتفق نتيجة هذه الدراسة جزئياً مع ما أتى به أيمن خليل (2007) في عدم المساهمة الكافية لوزارة البيئة في التنمية الاقتصادية في الأردن.

3.1.4. مجال التنمية الاجتماعية:

ونص السؤال : ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية؟ ويشير الجدول 4.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال

جدول 4.4–أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
1	8	تنشر وزارة الاقتصاد الوطن النشرات، لإرشاد المواطنين للتعامل مع البضائع المهربة وبضائع المستوطنات.	3.69	73.8	مرتفعة
2	9	تنسق وزارة الاقتصاد الوطني مع جمعيات حماية المستهلك.	3.42	68.4	متوسطة
3	4	تعمل وزارة الاقتصاد على استثمار الموارد المحلية	3.18	63.6	متوسطة

جدول 4.4–ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
4	2	تنشر الوعي التنموي المتعلق بالسلع والأسعار بين المستهلكين	3.14	62.8	متوسطة
5	6	تهتم وزارة الاقتصاد الوطني بتفعيل الدور الاجتماعي للمرأة.	3.12	62.4	متوسطة
6	7	تساهم وزارة الاقتصاد الوطني في تقليص النفقات للشركات والمصانع والمستهلكين.	2.96	59.2	منخفضة
7	3	ترسخ الوزارة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاق التسويقية	2.91	58.2	منخفضة
8	5	تشترك وزارة الاقتصاد الوطني مع المجتمع المدني في رسم سياسات التنمية	2.86	57.2	منخفضة
9	1	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تقليص الفوارق الاجتماعية بين المواطنين	2.57	51.4	منخفضة
الدرجة الكلية لمجال التنمية الاجتماعية			**3.09**	**61.8**	**متوسطة**

*أقصى درجة للفقرة(5)

يتضح من خلال الجدول (4:4) أن قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية، كانت مرتفعة على الفقرة (8)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (73.8)، وكانت قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية متوسطة على الفقرات (9، 4، 2، 6) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (68.4، 63.6، 62.8، 62.4)، وكانت قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية منخفضة على الفقرات (7، 3، 5، 1) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (59.2، 58.2، 57.2، 51.4)، أما الدرجة الكلية لمجال التنمية الاجتماعية، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (61.8).

وتعزو الباحثة تلك الدرجة المتوسطة لمساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاجتماعية إلى عدم إحساس الشركات والمصانع بأن هناك تغيراً على استهلاكها ونفقاتها، بل على العكس قد

ارتفعت، مما ساهم في زيادة عدد العاطلين عن العمل، كما لم تتكون أي أرضية لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، فالشغل الشاغل هو الربح فقط، مما عكس نفسه على زيادة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، الذين هم أصلاً مغيبون عن صنع أي سياسة اقتصادية اجتماعية.

وهذا يتشابه مع ما أتت به مسيمي (2007) في أن تصميم السياسات يتم بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

4.1.4. مجال التنمية القانونية:

ونص السؤال : ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية؟ يشير الجدول 5.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال .

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية القانونية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
1	1	توفر الوزارة إطار قانوني لإجراءاتها.	3.81	76.2	مرتفعة
2	2	تعمل الوزارة على إعداد نظام رقابي فلسطيني.	3.53	70.6	مرتفعة
3	4	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تفسير النواحي القانونية لعمل الشركات والمصانع.	3.31	66.2	متوسطة
4	5	تجري وزارة الاقتصاد الوطني تعديلات على القوانين، لتسهيل حركة المصانع والشركات.	3.23	64.6	متوسطة
5	3	يتماشى القانون الحالي لوزارة الاقتصاد الوطني ومتطلبات المرحلة	3.18	63.6	متوسطة
6	6	تستخدم وزارة الاقتصاد الوطني قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي	2.97	59.4	منخفضة
الدرجة الكلية لمجال التنمية القانونية			**3.34**	**66.8**	**متوسطة**

*أقصى درجة للفقرة(5)

يتضح من خلال الجدول (5:4) أن قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية، كانت

مرتفعة على الفقرتين (1، 2)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما على التوالي (76.2، 70.6)، وكانت قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية متوسطة على الفقرات (4، 5، 3) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (66.2، 64.6، 63.6)، وكانت قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية منخفضة على الفقرة (6) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرة (59.4)، أما الدرجة الكلية لمجال التنمية القانونية، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (66.8).

وتفسر الباحثة الدرجة المتوسطة من مساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية القانونية إلى أنه وبالرغم من الجهود المبذولة للوزارة في صياغة القوانين وتأطيرها، إلا أن تأثير تلك القوانين لم يُستشعر لدى المواطنين والشركات والمصانع، والأهم من ذلك أن القوانين التي قد يتأثر بها المواطنون بشكل رئيس، لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ، مثل القوانين البيئية، والتي تكون دائماً مثار جدل بين الشركات والمصانع، وبين وزارة الاقتصاد الوطني.

وتتفق هذه الدراسة مع ما أتى به عبد الفتاح عبد ربه (2008) في ضرورة توفر قوانين تحمي البيئة في فلسطين.

5.1.4. مجال التنمية البيئية:

ونص السؤال : ما دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية البيئية؟ يشير الجدول 6.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 6.4–أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية البيئية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
1	6	تشجع وزارة الاقتصاد الوطني "الإنتاج النظيف"	3.32	66.4	متوسطة
2	8	تحث وزارة الاقتصاد الوطني المستهلكين على حماية البيئة من خلال شعارات على المنتجات.	3.28	65.6	متوسطة

جدول 6.4–ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية البيئية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية	قيمة الدور
3	4	تعتمد تقييم الأثر البيئي أساساً لترخيص أي مصنع	3.24	64.8	متوسطة
4	7	توجه وزارة الاقتصاد الوطني المستهلكين نحو استخدام المنتجات قليلة الضرر بالبيئة	3.12	62.4	متوسطة
5	3	تساعد وزارة الاقتصاد الوطني في توظيف المصانع والشركات لتكنولوجيا أكثر سلامة وأماناً للبيئة	3.02	60.4	متوسطة
6	2	تشجع على تطوير تقنيات صديقة للبيئة	3.01	60.2	متوسطة
7	1	تستخدم قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.	3.00	60.0	متوسطة
8	5	تساهم وزارة الاقتصاد الوطني في تقليل كمية النفايات الصلبة.	2.97	59.4	منخفضة
الدرجة الكلية لمجال التنمية البيئية			**3.12**	**62.4**	**متوسطة**

*أقصى درجة للفقرة(5)

يتضح من خلال الجدول (6:4) أن قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية البيئية، كانت متوسطة على الفقرات (6، 8، 4، 7، 3، 2، 1) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (66.4، 65.6، 64.8، 62.4، 60.4، 60.2، 60.0)، وكانت قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية البيئية منخفضة على الفقرة (5) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرة (59.4)، أما الدرجة الكلية لمجال التنمية البيئية، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (62.4). وتفسر الباحثة الدرجة المتوسطة من مساهمة الاقتصاد الوطني في التنمية البيئية، في أن جهد وزارة الاقتصاد الوطني موجه نحو المنتجات المتوفرة في الأسواق، لسهولة الرقابة عليها ومتابعتها، كما أن الوزارة لم تطوّر آليات لمراقبة النفايات الصلبة وكيفية التخلص منها، وتخفيف الأضرار البيئية الناجمة عنها.

6.1.4. ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة:

يبين الجدول (7:4) ترتيب المجالات لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة

جدول 7.4: ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	قيمة الدور
4	التنمية القانونية	3.34	66.8	متوسطة
5	التنمية البيئية	3.12	62.4	متوسطة
3	التنمية الاجتماعية	3.09	61.8	متوسطة
1	واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.08	61.6	متوسطة
2	التنمية الاقتصادية	3.02	60.4	متوسطة
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة		**3.10**	**62.0**	**متوسطة**

يتضح من خلال الجدول (7:4) ما يأتي:

- إن الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة، كانت متوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المفحوصين على جميع الفقرات لجميع المجالات (62.0).
- إن ترتيب المجالات تبعا لدرجاتها الكلية في دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة، كما يلي:

  - المرتبة الأولى: التنمية القانونية
  - المرتبة الثانية: التنمية البيئية
  - المرتبة الثالثة: التنمية الاجتماعية
  - المرتبة الرابعة: واقع وزارة الاقتصاد الوطني
  - المرتبة الخامسة: التنمية الاقتصادية

وتفسر الباحثة الدرجة المتوسطة لمساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة، إلى العديد من الأسباب، منها حداثة تجربة الوزارة في التنمية، كما أن وزارة الاقتصاد الوطني، لا يمكن أن تساهم في التنمية بمعزل عن باقي الوزارات والمؤسسات الأخرى حكومية وغير حكومية.

ولا يمكن تجاهل دور الاحتلال في الحد من فرص التنمية، بفعل السيطرة على مناطق جغرافية، لا تستطيع الوزارة فيها تأسيس مشاريع تنموية فيها، كما أن تعرض البيئة الفلسطينية للانتهاك من قبل

المستوطنين، مما يجعل الوزارة بالحد الأدنى قادرة على مكافحة تلك الأضرار إن تمكنت في ذلك. كما أن الوزارة تعمل باستمرار على مراقبة الأسواق وحماية المستهلك ومراقبة الأسعار، مما قد يخفف بعض الشيء عن كاهل المواطنين في بعض المجالات.

2.4 ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها

1.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ومناقشتها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس. ومن أجل فحص الفرضية، استخدمت الباحثة اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين(Independent t-test) ونتائج الجدول (8:4) تبين ذلك:

جدول 8.4: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس

الجنس / المجال	ذكر (ن=343)		أنثى (ن=54)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.08	0.67	3.05	0.60	0.302	0.763
التنمية الاقتصادية	3.03	0.67	3.01	0.50	0.139	0.890
التنمية الاجتماعية	3.10	0.72	3.05	0.71	0.479	0.620
التنمية القانونية	3.35	0.73	3.24	0.73	1.085	0.279
التنمية البيئية	3.14	0.81	3.02	0.83	1.005	0.316
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	3.10	0.62	3.06	0.54	0.518	0.605

دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبدرجة حرية (395)

يتضح من الجدول (8:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس، في مجالات واقع وزارة الاقتصاد الوطني، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية القانونية، والتنمية البيئية، والدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني، حيث بلغت قيمة

الدلالة الإحصائية على التوالي (0.763، 0.890، 0.620، 0.279، 0.316، 0.605)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية.

وتفسر الباحثة عدم الاختلاف بالنسبة للجنس إلى أن أداء وزارة الاقتصاد الوطني يتشابه بالنسبة للذكور والإناث، وأن هذا الأداء لا يتأثر بجنس المواطن، فمراقبة الأسعار ومتابعة الأسواق، لا يُفرق بين ذكر أو أنثى. وتتشابه هذه النتيجة مع ما أتى به رفيق المصري (2007) في عدم بيان أثر للجنس في مستوى التنمية والمشاركة بها.

2.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ومناقشتها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير العمر، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر، والجداول (9:4) و (10:4) تبين ذلك:

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر

العمر / **المجال**	**(30-18)** (ن=95)	**(40-31)** (ن=125)	**(50-41)** (ن=117)	**51 فأكثر** (ن=60)
	المتوسط	**المتوسط**	**المتوسط**	**المتوسط**
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.09	3.05	3.08	3.12
التنمية الاقتصادية	3.05	2.95	3.04	3.08
التنمية الاجتماعية	3.20	3.05	3.08	3.05
التنمية القانونية	3.37	3.24	3.34	3.48
التنمية البيئية	3.07	3.06	3.13	3.31
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	3.12	3.05	3.10	3.15

جدول 10.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	0.171	3	0.057	0.130	0.942
	داخل المجموعات	172.287	393	0.438		
	المجموع	172.458	396			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	0.940	3	0.313	0.749	0.523
	داخل المجموعات	164.435	393	0.418		
	المجموع	165.375	396			
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	1.422	3	0.474	0.917	0.433
	داخل المجموعات	203.223	393	0.517		
	المجموع	204.645	396			
التنمية القانونية	بين المجموعات	2.613	3	0.871	1.625	0.183
	داخل المجموعات	210.710	393	0.536		
	المجموع	213.323	396			
التنمية البيئية	بين المجموعات	2.807	3	0.936	1.435	0.232
	داخل المجموعات	256.257	393	0.652		
	المجموع	259.064	396			
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	0.541	3	0.180	0.482	0.695
	داخل المجموعات	147.031	393	0.374		
	المجموع	147.572	396			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (10:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.942، 0.523، 0.433، 0.183، 0.232، 0.695)، وبذلك تُقبل الفرضية الصفرية.

وتفسر الباحثة عدم اختلاف مساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية، بالنسبة لأعمار المستجيبين إلى شعور المواطنين بأن مساهمة الوزارة لا تفرق بين الأعمار، وأن تطبيق إجراءات الوزارة ومعاملاتها وقوانينها، يتم وفق آليات موحدة ولكافة المواطنين.

3.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة ومناقشتها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدرجة العلمية. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير الدرجة العلمية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدرجة العلمية، والجداول (11:4) و (12:4) تبين ذلك:

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدرجة العلمية

المجال / **الدرجة العلمية**	**ثانوية عامة (ن=99)**	**دبلوم (ن=66)**	**بكالوريوس (ن=192)**	**دراسات عليا (ن=40)**
	المتوسط	**المتوسط**	**المتوسط**	**المتوسط**
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.15	3.01	3.04	3.22
التنمية الاقتصادية	3.10	3.02	2.97	3.10
التنمية الاجتماعية	3.16	3.00	3.09	3.13
التنمية القانونية	3.50	3.28	3.27	3.39
التنمية البيئية	3.29	3.02	3.04	3.25
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	3.19	3.04	3.05	3.20

جدول 12.4–أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدرجة العلمية

المجال	**مصدر التباين**	**مجموع مربعات الانحراف**	**درجات الحرية**	**متوسط الانحراف**	**"ف" المحسوبة**	**مستوى الدلالة**
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	1.907	3	0.636	1.465	0.224
	داخل المجموعات	170.551	393	0.434		
	المجموع	172.458	396			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	1.412	3	0.471	1.128	0.338
	داخل المجموعات	163.963	393	0.417		

جدول 12.4–ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدرجة العلمية

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية الاقتصادية	المجموع	165.375	396			
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	0.977	3	0.326	0.628	0.597
	داخل المجموعات	203.668	393	0.518		
	المجموع	204.645	396			
التنمية القانونية	بين المجموعات	3.832	3	1.277	2.396	0.068
	داخل المجموعات	209.491	393	0.533		
	المجموع	213.323	396			
التنمية البيئية	بين المجموعات	5.773	3	1.924	2.986	*0.031
	داخل المجموعات	253.291	393	0.645		
	المجموع	259.064	396			
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	1.905	3	0.635	1.713	0.164
	داخل المجموعات	145.667	393	0.371		
	المجموع	147.572	396			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (12:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير الدرجة العلمية، في مجالات واقع وزارة الاقتصاد الوطني، و التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية القانونية، والدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.224، 0.338، 0.597، 0.068، 0.164).

بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير الدرجة العلمية، في مجال التنمية البيئية، ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق أُتبع تحليل التباين الأحادي باختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنة البعدية، ونتائج الجدول (13:4)

ويتضح من خلال نتائج الجدول (13:4) ما يلي:

جدول 13.4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في مجال التنمية البيئية، تعزى إلى متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	المتوسط	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	3.29		0.2771*	0.2584*	0.0411
دبلوم	3.02			0.0188-	0.2361-
بكالوريوس	3.04				0.2173
دراسات عليا	3.25				

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

- وجود فروق دالة إحصائيا في مجال التنمية البيئية، بين فئة المبحوثين الذين يحملون شهادة (ثانوية عامة)، وفئة المبحوثين الذين يحملون شهادة (دبلوم)، ولصالح فئة المبحوثين الذين يحملون شهادة (ثانوية عامة).
- وجود فروق دالة إحصائيا في مجال التنمية البيئية، بين فئة المبحوثين الذين يحملون شهادة (ثانوية عامة)، وفئة المبحوثين الذين يحملون شهادة (بكالوريوس)، ولصالح فئة المبحوثين الذين يحملون شهادة (ثانوية عامة).

وترى الباحثة أن وجود فروق لصالح حملة الثانوية على غيرهم في مجال التنمية البيئية يعود ربما لكونهم أكثر عملاً في البيئات المفتوحة مثل الأراضي الزراعية، وذلك لأن الشهادة التي يحملونها قد لا تؤهلهم لشغل وظائف مكتبية، ومن هنا فإن رؤيتهم ما يحدث للبيئة هو مباشر وحي في الغالب، ويشعرون بالأضرار البيئية الكبيرة التي قد تلحق بأراضيهم ومزارعهم، دون أن يتوفر معين لمجابهة تلك الأضرار، في حين أن حملة الشهادات مثل الدبلوم أو أكثر قد يشعرون بآثار بيئية في المدن، وهي تختلف في الشكل والحدة عن تلك الموجودة في القرى.

4.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة ومناقشتها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص العلمي. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير التخصص العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى

لمتغير التخصص العلمي، والجداول (14:4) و(15:4) تبين ذلك:

جدول 14.4: المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي / **المجال**	**إدارة أعمال (ن=68)**	**اقتصاد (ن=30)**	**محاسبة (ن=60)**	**غير ذلك (ن=239)**
	المتوسط	**المتوسط**	**المتوسط**	**المتوسط**
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.08	3.36	3.12	3.03
التنمية الاقتصادية	3.00	3.25	2.97	3.02
التنمية الاجتماعية	3.17	3.34	2.99	3.07
التنمية القانونية	3.33	3.56	3.29	3.33
التنمية البيئية	3.18	3.44	3.18	3.05
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	3.11	3.36	3.09	3.06

جدول 15.4–أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص العلمي

المجال	**مصدر التباين**	**مجموع مربعات الانحراف**	**درجات الحرية**	**متوسط الانحراف**	**"ف" المحسوبة**	**مستوى الدلالة**
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	3.044	3	1.015	2.354	0.072
	داخل المجموعات	169.414	393	0.431		
	المجموع	172.458	396			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	1.814	3	0.605	1.453	0.227
	داخل المجموعات	163.561	393	0.416		
	المجموع	165.375	396			
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	3.052	3	1.017	1.984	0.116
	داخل المجموعات	201.592	393	0.513		
	المجموع	204.644	396			
التنمية القانونية	بين المجموعات	1.580	3	0.527	0.977	0.403
	داخل المجموعات	211.743	393	0.539		
	المجموع	213.323	396			
التنمية البيئية	بين المجموعات	4.903	3	1.634	2.527	0.057

جدول 15.4–ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية البيئية	داخل المجموعات	254.161	393	0.647		
	المجموع	259.064	396			
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	2.412	3	0.804	2.177	0.090
	داخل المجموعات	145.159	393	0.369		
	المجموع	147.571	396			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (15:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير التخصص العلمي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.072، 0.227، 0.116، 0.403، 0.057، 0.090)، وبذلك تُقبل الفرضية الصفرية.

وتفسر الباحثة ذلك إلى أن أداء وزارة الاقتصاد الوطني موحد إلى حد كبير في الإجراءات والقوانين، وأن ذلك الأداء مُتلمس بنفس القدر تقريباً من كافة التخصصات العلمية.

وتتشابه هذه النتائج مع ما أتى به رفيق المصري (2007) في عدم وجود فرق يُعزى للتخصص في مستوى التنمية والمشاركة بها.

5.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة ومناقشتها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير المسمى الوظيفي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والجداول (16:4) و(17:4) تبين ذلك:

جدول 16.4: المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي المجال	مدير (ن=83)	صاحب شركة (ن=114)	موظف (ن=122)	غير ذلك (ن=78)
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.07	3.17	3.09	2.94
التنمية الاقتصادية	2.94	3.13	3.04	2.93
التنمية الاجتماعية	3.02	3.24	3.10	2.97
التنمية القانونية	3.24	3.52	3.26	3.29
التنمية البيئية	3.02	3.27	3.12	3.00
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	**3.04**	**3.21**	**3.10**	**2.98**

جدول 17.4-أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى للمسمى الوظيفي

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	2.534	3	0.845	1.953	0.121
	داخل المجموعات	169.925	393	0.432		
	المجموع	172.459	396			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	2.769	3	0.923	2.231	0.084
	داخل المجموعات	162.606	393	0.414		
	المجموع	165.375	396			
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	4.116	3	1.372	2.689	*0.046
	داخل المجموعات	200.529	393	0.510		
	المجموع	204.645	396			
التنمية القانونية	بين المجموعات	5.578	3	1.859	3.517	*0.015
	داخل المجموعات	207.745	393	0.529		
	المجموع	213.323	396			
التنمية البيئية	بين المجموعات	4.553	3	1.518	2.343	0.073
	داخل المجموعات	254.511	393	0.648		
	المجموع	259.064	396			

جدول 17.4–أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى للمسمى الوظيفي

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	2.898	3	0.966	2.624	*0.050
	داخل المجموعات	144.673	393	0.368		
	المجموع	147.571	396			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (17:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، في مجالات واقع وزارة الاقتصاد الوطني، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.121، 0.084، 0.073).

على الجانب الاخر توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، في مجالات التنمية الاجتماعية، والتنمية القانونية، والدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.046، 0.015، 0.050)، وبذلك تُرفض الفرضية الصفرية، ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق أُتبع تحليل التباين الأحادي باختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنة البعدية، ونتائج الجداول (18:4–20:4)

جدول 18:4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في مجال التنمية الاجتماعية، تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	المتوسط	مدير	صاحب شركة	موظف	غير ذلك
مدير	3.02		−0.2218*	−0.0796	0.0488
صاحب شركة	3.24			0.1422	*0.2706
موظف	3.10				0.1284
غير ذلك	2.97				

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال نتائج الجدول (18:4) ما يلي:

- وجود فروق دالة إحصائيا في مجال التنمية الاجتماعية، بين فئة أصحاب الشركات، وفئة المديرين ولصالح فئة أصحاب الشركات.
- وجود فروق دالة إحصائيا في مجال التنمية الاجتماعية، بين فئة أصحاب الشركات، وفئة (غير ذلك)، ولصالح فئة أصحاب الشركات.

جدول 19:4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في مجال التنمية القانونية، تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	المتوسط	مدير	صاحب شركة	موظف	غير ذلك
مدير	3.02		0.2804-*	0.0166-	0.0498-
صاحب شركة	3.24			0.2638*	0.2307*
موظف	3.10				0.0332-
غير ذلك	2.97				

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال نتائج الجدول (19:4) ما يلي: وجود فروق دالة إحصائيا في مجال التنمية القانونية، بين فئة أصحاب الشركات، وفئة المديرين ولصالح فئة أصحاب الشركات. ووجود فروق دالة إحصائيا في مجال التنمية القانونية، بين فئة أصحاب الشركات، وفئة الموظفين، ولصالح فئة أصحاب الشركات. ووجود فروق دالة إحصائيا في مجال التنمية القانونية، بين فئة أصحاب الشركات، وفئة (غير ذلك)، ولصالح فئة أصحاب الشركات.

جدول 20:4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني، تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	المتوسط	مدير	صاحب شركة	موظف	غير ذلك
مدير	3.04		0.1698-	0.0563-	0.0662
صاحب شركة	3.21			0.1135	0.2360*
موظف	3.10				0.1225
غير ذلك	2.98				

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال نتائج الجدول (20:4) ما يلي: وجود فروق دالة إحصائيا في الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني، بين فئة أصحاب الشركات، وفئة (غير ذلك)، ولصالح فئة أصحاب الشركات.

وتفسر الباحثة تفوق أصحاب الشركات على المدير وعلى الذين يعملون بوظائف أخرى، إلى كونهم غير متأثرين مباشرة بما تفعله وزارة الاقتصاد الوطني، ففي الغالب أي أرباح تعود لهم، وأي خسارة توزع بين الموظفين أو العاملين، مما يبعدهم عن مجال الخسارة، ويجعل وضعهم ينمو باستمرار. وربما يعود ذلك أيضاً إلى حصول بعض الشركات على امتيازات تختلف عن المصانع، والتي هي في الغالب تحت المجهر وفق ما تنتجه من صناعات ذات صلة بالبيئة وبالأضرار التي قد تنتج عن تلك الصناعات.

6.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة ومناقشتها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، والجداول (21:4) و(22:4) تبين ذلك:

جدول 21:4: المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة / المجال	5-1 (ن=101)	10-6 (ن=88)	15-11 (ن=98)	20-16 (ن=53)	أكثر من 21 (ن=57)
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.09	3.06	3.06	3.02	3.17
التنمية الاقتصادية					3.04
التنمية الاجتماعية					3.09
التنمية القانونية					3.47
التنمية البيئية					3.32
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد					3.17

جدول 22:4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	0.742	4	0.185	0.423	0.792
	داخل المجموعات	171.716	392	0.438		
	المجموع	172.458	396			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	2.035	4	0.509	1.221	0.301
	داخل المجموعات	163.341	392	0.417		
	المجموع	165.376	396			
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	1.300	4	0.325	0.626	0.644
	داخل المجموعات	203.345	392	0.519		
	المجموع	204.645	396			
التنمية القانونية	بين المجموعات	2.087	4	0.522	0.968	0.425
	داخل المجموعات	211.237	392	0.539		
	المجموع	213.324	396			
التنمية البيئية	بين المجموعات	3.278	4	0.820	1.256	0.287
	داخل المجموعات	255.785	392	0.653		
	المجموع	259.063	396			
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	0.729	4	0.182	0.486	0.746
	داخل المجموعات	146.843	392	0.375		
	المجموع	147.572	396			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (22:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.792، 0.301، 0.644، 0.425، 0.287، 0.746)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية.

وتفسر الباحثة عدم وجود فروق بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة، إلى أن أداء الوزارة يسير وفق قوانين وإطارات محددة، مما يقلص أثر وجود للعامل الشخصي والخبرة الفردية في معالجة الأمور والقضايا اليومية.

7.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة ومناقشتها :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة، والجداول (23:4) و(24:4) تبين ذلك:

جدول 23:4: المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة

النشاط الرئيس للمؤسسة / المجال	تجاري (ن=206)	صناعي (ن=37)	خدمي (ن=61)	منظمة مجتمع مدني (ن=15)	بلدية (ن=31)	حكومي (ن=47)
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	3.10	3.02	2.99	3.06	2.90	3.28
التنمية الاقتصادية	3.06	3.02	2.97	3.12	2.81	3.04
التنمية الاجتماعية	3.14	3.10	3.05	2.99	2.87	3.13
التنمية القانونية	3.42	3.31	3.18	3.14	3.13	3.39
التنمية البيئية	3.16	3.16	3.08	3.19	2.87	3.11
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	**3.13**	**3.07**	**3.02**	**3.08**	**2.89**	**3.20**

جدول 24:4–أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
واقع وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	3.605	5	0.721	1.670	0.141
	داخل المجموعات	168.853	391	0.432		
	المجموع	172.458	396			

جدول 24:4–ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	2.031	5	0.406	0.973	0.434
	داخل المجموعات	163.344	391	0.418		
	المجموع	165.375	396			
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	2.381	5	0.476	0.921	0.467
	داخل المجموعات	202.264	391	0.517		
	المجموع	204.645	396			
التنمية القانونية	بين المجموعات	4.959	5	0.992	1.861	0.100
	داخل المجموعات	208.365	391	0.533		
	المجموع	213.324	396			
التنمية البيئية	بين المجموعات	2.430	5	0.486	0.740	0.594
	داخل المجموعات	256.634	391	0.656		
	المجموع	259.064	396			
الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني	بين المجموعات	2.371	5	0.474	1.277	0.273
	داخل المجموعات	145.200	391	0.371		
	المجموع	147.571	396			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (24:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تُعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.141، 0.434، 0.467، 0.100، 0.594، 0.273)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية.

وتفسر الباحثة ذلك أن كافة الأنشطة الصادرة عن المؤسسات المختلفة، تخضع لرقابة وزارة الاقتصاد الوطني، وأن وزارة الاقتصاد الوطني تعالج كل حالة على حدة وفق معايير ومواصفات موضوعة سلفاً.

الفصل الخامس

استنتاجات الدراسة وتوصياتها

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف واقع وزارة الاقتصاد الوطني ودورها في إحداث التنمية المستدامة، إضافة إلى تحديد أثر كل من متغيرات الجنس، والعمر، والدرجة العلمية، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والنشاط الرئيس للمؤسسة، على واقع وزارة الاقتصاد الوطني ودورها في إحداث التنمية المستدامة، وبعد عملية جمع البيانات عولجت إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وفي ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج، فتورد الباحثة استنتاجات الدراسة، والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها

1.5 استنتاجات الدراسة

خرجت الدراسة بالاستنتاجات الآتية :

- إن واقع وزارة الاقتصاد الوطني، لم يحقق الحد المتوقع منه، إذ كان متوسطاً، ولم يتفاعل مع المحيط الإقليمي أو الدولي.
- إن مساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية الاقتصادية، لم تتحقق بالدرجة المأمولة، نظراً لحداثة تجربتها وعملها بانفصال عن الوزارات الأخرى.
- إن مؤشرات التنمية الاجتماعية كما أشارت الدراسة، لم تظهر في إجراءات وزارة الاقتصاد الوطني، إذ أن الفوارق الاجتماعية بين المواطنين لا زالت قائمة.
- تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تكوين إطار قانوني لعملها وعلاقتها مع الأطراف المختلفة، إلا أنها تحتاج لوقت كبير حتى يشعر المواطن الفلسطيني بالتنمية القانونية وأثر القوانين على الصعيد التنموي.

- لم تحظى البيئة بقسط كافٍ من اهتمام وزارة الاقتصاد الوطني، فلم تُسّن القوانين والتشريعات لحماية البيئة من أجل تنميتها، وإن شُرّعت القوانين، فلم يظهر أثر تنفيذها على أرض الواقع.
- لم تختلف وجهات نظر أفراد العينة نحو مساهمة وزارة الاقتصاد، وربما يعود هذا إلى تدني فاعلية وزارة الاقتصاد الوطني في ميدان التطبيق.

2.5 توصيات الدراسة

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإن الباحثة توصي بما يلي :

- ضرورة انفتاح وزارة الاقتصاد الوطني على القطاع الخاص، وعقد الاتفاقات معه، وتقديم الاستشارات المناسبة، لتفعيله في ميدان التنمية بكافة أوجهها.
- توثيق الصلة مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتنمية، والاستفادة من تجربتها في ذلك المجال.
- تقوية مسار الصناعات التقليدية، والصناعات الشعبية، لما في ذلك من إسهام في تعزيز البنية التحتية للتنمية، والاستقلال الاقتصادي، وتشغيل عدد أكبر من الأيدي القادرة على العمل، وتخفيف نسبة البطالة.
- العمل على إقامة المعارض التسويقية لمنتجات الشركات والمصانع، والصناعات التقليدية والشعبية، من أجل فتح أبواب الاستثمار.
- تفعيل العلاقات بين الشركات والمصانع المختلفة، لتكوين قوى اقتصادية بطاقات أكبر، يكون من شانها زيادة حجم المنافسة الخارجية.
- نشر الثقافة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، واعتبارها ضمان للتنمية الاجتماعية، وخطوة تجاه حماية المستهلك والتاجر على حد سواء.
- سن القوانين الكفيلة بحماية البيئة الفلسطينية، وتقليل المخاطر التي تواجهها، وتوعية الإنسان الفلسطيني بها.
- الإسراع في إنجاز الإطار القانوني للوزارة، وعملها الرقابي، بما يحقق وضوح وشفافية للمواقف المختلفة التي يتعرض لها المستهلك والتاجر.
- ضرورة البحث في أبعاد التنمية المستدامة في فلسطين بشكل عام، وفي الوزارات الخدمية بشكل خاص.

المراجع

المراجع العربية

- أبو الحسن، ع. (2006): **التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- أبو جابر، ن. (2011): **الأردن والتحدي البيئي**، دار الشروق، عمان.
- أبو دية،ج.(2006): القطاع **العام الفلسطيني مهام وصلاحيات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، الطبع والنشر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان، فلسطين.
- أبو قطيش، م. (2002): **دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة، دراسة حالة الأوقاف في الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- الأمم المتحدة (2005): **التعليم من أجل التنمية المستدامة**، مكتب إعلام الجمهور، جنيف.
- انجهام، ب . (2010) : **الاقتصاد والتنمية** ، ترجمة محسن حميد، دار كيوان، دمشق.
- بريمة، إ. (2000). **الاقتصاد والتنمية**، جامعة ادلنج، السودان.
- بهاء الدين، ز.، شوقي،م. (2005):**دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ،تشرين الأول** ، موقع مفهوم الالكتروني،القاهرة.
- البياتي، ف. (2008): **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، دار ايله، عمان.
- البياتي، ف. (2010): **التنمية الاقتصادية**، دار أيله، عمان.
- تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (1990): **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** ، وكالة الأهرام للإعلان.
- توفيق، ح. (2000): **الدولة والتنمية في مصر**، مكتبة التنمية ، القاهرة.
- حجاج، ع. (1990). نظريات التعليم، **عالم المعرفة**، العدد 108. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الحسن، م. (1996): **التنمية المستدامة**، مركز التنوير المعرفي، الرباط، المغرب.
- الحصري، ط. (2007): **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي: البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل**، المكتبة العصرية، المنصورة.
- حماد، س. (2005): **البيئة والتلوث**. المكتبة العصرية. المنصورة.
- الخضوري، س. (2004): **التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- خليل، أ. (2007): **وزارة البيئة ودورها في تعطيل التنمية الاقتصادية في الأردن**، مؤتمر نحو إصلاح الأداء في وزارة البيئة الأردنية، عمان.
- دباغي، س. (2009): **الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، الجزائر.
- الدعمة، إ. (2001): **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختلفة مع إشارة خاصة للأردن**. رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، الموصل.
- الدعمة، أ. (2009): **التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- دولة، ن. (2007). **المكبات العشوائية وأثرها السلبي على بيئة مناطق جبال فلسطين الوسطى : محافظة رام الله والبيرة**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- الدويش، ب. (2010). **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية** . رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان.
- رشوان، ح. (2006): **البيئة والمجتمع : دراسة في علم اجتماع البيئة**. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.
- الرفاعي، أ. (2009): **دور المؤسسات الرسمية في تنمية محافظة اربد** ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- زايد، م. (2000): **دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية** ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
- الزعبي، ع. (2011): **الثقافة القانونية**، دار إثراء، عمان.
- السعيد، أ. (2007): **تلوث البيئة وسبل المواجهة**، دار الوفاء، الإسكندرية.
- السكري، ع. (2009): **البيئة والتنمية المستدامة : أسس وقيم** ، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- سلطة جودة البيئة (2011): **مشروع رام الله مدينة صحية**، سلطة جودة البيئة، رام الله.
- شحاته، ح. (2000): **تلوث البيئة : السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها**، مكتبة الدار العربية، القاهرة.
- الشهوان، ن. (2007): **اتجاهات النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي إقليميا و دوليا** ، جامعة الموصل، الموصل.
- الطائي، إ. (2010): **التربية البيئية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
- طاحون، ز. (2007): **قدسية البيئة**. المؤلف. القاهرة.
- الطعامنة، م. (2004): **إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية : دراسة تحليلية للتجربة الأردنية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

- العبادي، م. (2007): **القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية** ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- عبد اللطيف، ر. (2007): **البيئة والإنسان : منظور اجتماعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- عبد اللطيف، ر. (2007): **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- عبد الله، م. (2010): **الإنسان والبيئة**. مكتبة المجتمع العربي، عمان.
- عبد ربه، ع. (2008): ملاحظات على بعض النباتات البيئية الشائعة واستخداماتها في وادي غزة، **مجلة الجامعة الإسلامية**، 27(5)، ص 146-164.
- العزام، س. (2009): **الثقافة القانونية**، المؤلف، إربد.
- العزام، س. (2010): **دراسة المفهوم القانوني للبيئة**، المؤلف، إربد.
- العطار، ع. (2005): **التنمية الاقتصادية والبشرية/ سلسلة العلوم الاجتماعية**، دار العلوم العربية، بيروت.
- علام، س. (2003): **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، دار طيبة، القاهرة.
- علام، س. (2006): **التنمية والمجتمع**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- علي، م. (2010): **الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي : مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عمار، ح. (1992): **التنمية البشرية في الوطن العربي**، سينا للنشر، القاهرة.
- عويضة، هـ. (2007): **الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني (دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الغرايبة، ف. (2010): **أبعاد التنمية الاجتماعية في ضوء التجربة الأردنية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- فائق، م. (2000): **معوقات التنمية**، دار الأهالي، دمشق.
- القريشي، م. (2007): **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، عمان.
- القصيفي، ف. (1999): **التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- القواسمي، ت. (2007): واقع إدارة الجودة الشاملة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية من وجهة نظر المديرين والمستفيدين، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، 22(4)، ص 1099-1138.

- كتاني، م. (2008): **البيئة والإنسان**. عمان، الأردن.
- اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية (1989): **مستقبلنا المشترك**، عالم المعرفة.
- ماهر،ع.(2006): **التعاضد بين مشروعات آلية التنمية النظيفة والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة**،القاهرة
- مرعي ،م.(2005): **استراتيجيات الإدارة الرشيدة في الدول العربية ودورها في خدمة التنمية الإدارية** ،دمشق .
- مسعود، س. (2010): **تحديات التنمية العربية**، دار الشروق، عمان.
- مسيمي، د. (2007): **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني** ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- المصري، ر. (2007): الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، 22(1)، ص 233-272.
- مصطفى، أ. (2001): **التحديث والتحضر والتنمية المستدامة** ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- مصطفى، خاطر (2005): **تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- بحوث العمل و تشخيص المجتمع**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الميثمي، و. (2005): **القضايا البيئية لتأمين السكان والإنتاج الزراعي في اليمن بالمصادر المائية**، جامعة الأرصاد الهيدرولي، روسيا.
- ناصر، ن. (2002): **دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية لعام (1990-2000م): دراسة أحوال بعض المنظمات غير الحكومية في محافظات عدن**. رسالة ماجستير، جامعة عدن، عدن.
- هلال، م. (2005): **إدارة وحماية البيئة**. مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة.
- الهيئة العامة للبيئة في الكويت (2005): **الاستراتيجية البيئية لدولة الكويت** . الهيئة، الكويت.
- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (2005): **البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسلة تقارير خاصة (40)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.
- وزارة الاقتصاد الوطني (2011). www.met.gov.ps

المراجع الأجنبية

- **Bardos et.al, (2011). Applying Sustainable Development Principles to Contaminated Land Management Using the SuRF-UK Framework**.
- International Economic Development Council (2011). **Policy Recommendations for the 44th President and 112th Congress**. Economic Development Council.
- Jhingan, M., (2010). **The Economics of Development and Planning**. McGraw Hill Company.
- Liou, H., (1998). The Role of Chinese Government in Economic Development and Reform, **Journal of Economics**. 13(6), pp 42-64.
- Michel, L., (2007). **The Role of Local Government in Contemporary Economic Development**. Lincoln Institute of Land Policy, University Real Estate Development

ملحق 1: الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا /
معهد التنمية المستدامة

أختي / أخي :

تحية طيبة وبعد،،،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

نحو تعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني في احداث تنمية مستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية

وذلك كمتطلب لرسالة الماجستير، معهد التنمية المستدامة / بناء مؤسسات، أرجو التفضل بتعبئة الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض، آملا تحري الموضوعية في الإجابة، علماً أن الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ومن خلال رزم إحصائية.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحثة

سميرة توفيق محمد نايفة

معلومات عامه:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة و التي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة أو الإجابة في ا لفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

A1	**الجنس**	1) ذكر 2) أنثى
A2	**العمر**	1)18–30 2)31–40 3)41 – 50) 51 فأكبر
A3	**الدرجة العلمية**	1) ثانوية عامة فأقل 2) دبلوم متوسط 3) بكالوريوس 4) دراسات عليا
A4	**التخصص العلمي**	1) ادارة اعمال 2) اقتصاد 3) محاسبة 4) غير ذلك .....
A5	**المسمى الوظيفي**	1) مدير 2) صاحب شركة 3) موظف 4) غير ذلك .....
A6	**عدد سنوات الخبرة**	1) 1–5 سنوات 2) 6–10 سنوات 3) 11–15 سنة 4) 16–20 سنة 5) أكثر من 21 سنة
A7	**النشاط الرئيس للمؤسسة**	1)تجاري 2)صناعي 3)خدمي 4) منظمة مجتمع مدني 5) بلدية 6)حكومي

الرجاء قراءة العبارات التالية ومن ثم ضع إشارة (X) في المكان المناسب أمام كل عبارة:

	المجال الأول : واقع وزارة الاقتصاد الوطني	**بدرجة**				
		كبيرة جدا	**كبيرة**	**متوسطة**	**ضعيفة**	**ضعيفة جدا**
B1	توفر الخدمات والتسهيلات لدعم الصناعة والتجارة.					
B2	تسهل التواصل مع الأطراف ذوي العلاقة بالصناعة والتجارة.					
B3	تعمل على توثيق العلاقة التجارية والصناعية مع المنظمات الإقليمية.					
B4	تعمل على توثيق العلاقة التجارية والصناعية مع المنظمات الدولية					
B5	تبرم اتفاقيات تجارية لصالح القطاع الخاص.					
B6	تعتمد قوانين وتعليمات واضحة لآليات الصناعة والتجارة.					
B7	تطبق القوانين التعليمات بأساليب مهنية عادلة.					
B8	تساهم في توفير برامج مالية لمؤسسات القطاع الخاص.					
B9	توفر المساعدات الفنية لمؤسسات القطاع الخاص في التدريب المناسب.					
B10	تقدم دليل اجراءات للمساعدة في معرفة كيفية انشاء المشاريع التجارية					
B11	تعتمد الخدمة الالكترونية في تداولاتها وتعاملاتها.					

B12	ترسم السياسات الاقتصادية بالتعاون مع القطاع الخاص.					
B13	تعمل على توفير سجل خاص بالعلامات التجارية					
B14	تسجل وزارة الاقتصاد الوطني براءات الاختراع					
B15	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بحماية حقوق الملكية الفكرية					
B16	تقوم بحملات يومية للرقابة على المواد الاستهلاكية					
B17	تنفذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.					
B18	تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطن من خلال المراقبة والتفتيش					
B19	تساهم في تقليل عدد العاطلين عن العمل					
B20	تساهم وتقترح أنظمة لمواصفات السلع تقوم على أسس علمية حديثة					
B21	تساهم في توفير السلامة العامة للمستهلك					
B22	تساهم في توفير الحماية الاقتصادية للمستهلك					
B23	تساهم في توفير الحماية البيئية للمستهلك					
B24	تساهم في توفير السلع لإشباع حاجات المواطنين					
B25	تساهم في نشر الوعي التنموي بين المواطنين					
B26	تساهم في تخصيص "صندوق المسؤولية الاجتماعية"					
B27	تساهم في تقوية المنظمات المدنية					
B28	تساهم في تقوية الصناعات التقليدية					
B29	تنشر أدلة ونشرات بخصوص الأسعار والسلع.					
B30	تقوم بتوعية المواطنين للتعامل مع حالات الاستغلال التجاري.					
دور الوزارة في تحقيق التنمية المستدامة **المجال الثاني : (التنمية الاقتصادية)**						
C1	تساهم في توفير سلع ومنتجات وطنية.					
C2	تنظم استيراد السلع والمنتجات غير الوطنية.					
C3	تشجع المصانع والشركات إلى إنتاج سلع غير متوفرة محلياً.					
C4	يتحسن أداء المصنع أو الشركة، نظراً لإجراءات وزارة الاقتصاد الوطني.					
C5	يتمتع المسؤولون في وزارة الاقتصاد الوطني، بخبرة كافية مناسبة للقيام بواجبات الوزارة ومهامها					
C6	تنسق الأجهزة ذات العلاقة في وزارة الاقتصاد الوطني، فيما بينها لمصلحة المستهلك والمصنع أو الشركة.					
C7	يزداد إنتاج الشركة أو المصنع بعد إرشادات وزارة الاقتصاد الوطني.					
C8	يزداد دخل الشركة أو المصنع بعد إرشادات وزارة الاقتصاد					

	الوطني.					
C9	يزداد حجم العلاقات التجارية مع المنظمات الدولية، نظرا لدور وزارة الاقتصاد الوطني.					
C10	ترفع وزارة الاقتصاد الوطني من عدد المشاريع التنموية.					
C11	تساهم وزارة الاقتصاد الوطني في توفير أسواق خارجية للصادرات الفلسطينية.					
C12	تشارك وزارة الاقتصاد الوطني المعارض المتخصصة لترويج السلع الفلسطينية.					
C13	تشترك وزارة الاقتصاد الوطني في المعارض الدولية، لترويج السلع الوطنية.					
C14	تساهم الوزارة في إيجاد شركاء خارجيين لمصانع وشركات وطنية.					
C15	تنسق وزارة الاقتصاد الوطني بين المصانع أو الشركات المحلية، لإقامة مشاريع مختلفة.					
C15	تنظم وزارة الاقتصاد الوطني إنتاج السلع بين الشركات والمصانع.					
دور الوزارة في تحقيق التنمية المستدامة **المجال الثالث : (التنمية الاجتماعية)**						
D1	تساهم وزارة الاقتصاد الوطني على تقليص الفوارق الاجتماعية بين المواطنين					
D2	تنشر الوعي التنموي المتعلق بالسلع والأسعار بين المستهلكين					
D3	ترسخ الوزارة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاق التسويقية					
D4	تشجع وزارة الاقتصاد الوطني على استثمار الموارد المحلية					
D5	تشترك وزارة الاقتصاد الوطني مع المجتمع المدنى فى رسم سياسات التنمية					
D6	تهتم وزارة الاقتصاد الوطني بتفعيل الدور الاجتماعي للمرأة.					
D7	تساهم وزارة الاقتصاد الوطني في مراجعة التكاليف والاسعار للشركات والمصانع والمستهلكين.					
D8	تنشر وزارة الاقتصاد الوطني النشرات، لإرشاد المواطنين للتعامل مع البضائع المهربة وبضائع المستوطنات.					
D9	تنسق وزارة الاقتصاد الوطني مع جمعيات حماية المستهلك.					
دور وزارة الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة **المجال الرابع : (التنمية القانونية)**						
E1	توفر الوزارة إطار قانوني لإجراءاتها.					
E2	تعمل الوزارة على إعداد نظام رقابي فلسطيني.					

E3	يتماشى القانون الحالي لوزارة الاقتصاد الوطني ومتطلبات المرحلة					
E4	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على نشر الوعي بالنواحي القانونية لعمل الشركات والمصانع.					
E5	تتابع وزارة الاقتصاد الوطني التعديلات على القوانين، لتسهيل حركة المصانع والشركات.					
E6	تستخدم وزارة الاقتصاد الوطني قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي					
دور وزارة الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة **المجال الخامس : (التنمية البيئية)**						
F1	تستخدم قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.					
F2	تشجع على استخدام تقنيات صديقة للبيئة					
F3	تعتمد تقييم الأثر البيئي أساساً لترخيص أي مصنع					
F4	تساهم وزارة الاقتصاد الوطني في تقليل كمية النفايات الصلبة.					
F5	تساعد وزارة الاقتصاد الوطني في توظيف المصانع والشركات لتكنولوجيا أكثر سلامة وأماناً للبيئة					
F6	تشجع وزارة الاقتصاد الوطني "الإنتاج النظيف"					
F7	توجه وزارة الاقتصاد الوطني المستهلكين نحو استخدام المنتجات قليلة الضرر بالبيئة					
F8	تحث وزارة الاقتصاد الوطني المستهلكين على حماية البيئة من خلال شعارات على المنتجات.					

أية ملاحظات إضافية :

.....

.....

.....

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحثة

ملحق 2: قائمة بأسماء محكمي الاستبانة:

الرقم	الاسم	الجامعة
1	د. سمير أبو زنيد	جامعة الخليل
2	د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
3	د. مجيد منصور	جامعة النجاح الوطنية
4	د. عبد الفتاح أبو شملة	جامعة النجاح الوطنية
5	د. عمر أبو عيده	جامعة القدس المفتوحة
6	د. سام فقها	جامعة النجاح الوطنية
7	د. عفيف زيدان	جامعة القدس
8	أ. زياد كرابليه	مدير عام في وزارة الاقتصاد، مدير دائرة السياسات الاقتصادية

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	استبانة.....	90
2	قائمة بأسماء محكمي الاستبانة.....	95

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	وصف مجتمع الدراسة وفق متغير المحافظة والدور.....	44
2.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس.....	44
3.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر.....	45
4.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الدرجة العلمية.....	46
5.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير التخصص العلمي.....	47
6.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي.....	48
7.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة.....	49
8.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة.....	50
9.3	توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها الرئيسية.....	52
10.3	معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الاستبانة المختلفة وعلى الدرجة الكلية.....	53
1.4	معيار تقدير قيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة....	57
2.4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال واقع الوزارة، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور	57
3.4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية الاقتصادية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور.....	60
4.4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور.....	62
5.4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية القانونية، مرتبة تنازليا حسب قيمة الدور.....	64
6.4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وقيمة دور وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة في مجال التنمية البيئية، مرتبة	65

تنازليا حسب قيمة الدور.....
7.4 ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة..... 67
8.4 نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس..... 68
9.4 المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر..... 69
10.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر..... 70
11.4 المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدرجة العلمية..... 71
12.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدرجة العلمية..... 71
13.4 نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في مجال التنمية البيئية، تعزى إلى متغير الدرجة العلمية..... 73
14.4 المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص العلمي..... 74
15.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير التخصص العلمي..... 74
16.4 المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي..... 76
17.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي..... 76
18.4 نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في مجال التنمية الاجتماعية، تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي..... 77

19.4 نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في مجال التنمية القانونية، تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي..... 78
20.4 نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية لدلالة الفروق في الدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني، تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي..... 78
21.4 المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة..... 79
22.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة..... 80
23.4 المتوسطات الحسابية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة..... 81
24.4 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة تعزى لمتغير النشاط الرئيس للمؤسسة..... 81

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	هيكلية وزارة الاقتصاد الوطني.....	29

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	إقرار.....	**أ**
	الشكر والعرفان.....	**ب**
	مصطلحات الدراسة.....	**ج**
	الملخص بالعربية.....	**د**
	المخلص بالانجليزية.....	**و**
	الفصل الأول:مشكلة الدراسة وأهميتها.....	**1**
1.1	مقدمة.....	1
2.1	مبررات الدراسة.....	3
.1.2.1	المبررات الموضوعية.....	3
.2.2.1	المبررات الشخصية.....	3
3.1	أهمية الدراسة.....	3
1.3.1	الأهمية العلمية.....	4
2.3.1	الأهمية العملية	4
4.1	مشكلة الدراسة.....	4
5.1	أهداف الدراسة.....	4
6.1	أسئلة الدراسة.....	5
7.1	فرضيات الدراسة.....	5
8.1	حدود الدراسة.....	6
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	
1.2	مفهوم التنمية.....	7

2.2 تعريف التنمية المستدامة..... 9
3.2 معوقات التنمية المستدامة..... 10
4.2 تحديات التنمية المستدامة..... 11
5.2 مفهوم التنمية البشرية المستدامة..... 12
6.2 أهداف التنمية في الألفية الجديدة..... 13
7.2 التنمية الاقتصادية..... 14
1.7.2 تعريف التنمية الاقتصادية..... 14
2.7.2 أهداف التنمية الاقتصادية..... 15
.1.2.7.2 زيادة الدخل الوطني..... 15
.2.2.7.2 رفع مستوى المعيشة 16
.3.2.7.2 تقليل التفاوت في الدخل والثروات..... 16
.4.2.7.2 تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني..... 16
8.2 التنمية الاجتماعية..... 16
1.8.2 أهداف التنمية الاجتماعية..... 18
9.2 التنمية البيئية..... 18
.1.9.2 مفهوم البيئة وعلاقة الإنسان بها..... 18
.2.9.2 التنمية البيئية؛ المفهوم والفلسفة..... 19
3.9.3 مكونات التنمية البيئية..... 21
.1.3.9.2 المعلومات البيئية..... 21
.2.3.9.2 الاتجاهات البيئية..... 22
10.2 التنمة البيئية في فلسطين..... 22
11.2 التنمية القانونية..... 24
12.2 معوقات التنمية في الدول النامية..... 25
13.2 وزارة الاقتصاد الوطني..... 25
14.2 رسالة وزارة الاقتصاد الوطني..... 25
15.2 أهداف الوزارة..... 26
16.2 اختصاصات الوزارة..... 26
17.2 مساهمة وزارة الاقتصاد الوطني في حماية المستهلك..... 27
18.2 هيكلية وزارة الاقتصاد الوطني..... 28

19.2 الدراسات السابقة..... 28
1.19.2 الدراسات العربية..... 28
2.19.2 الدراسات الأجنبية..... 40
.3.19.2 تعقيب على الدراسات السابقة..... 41

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها..... 43

1.3 منهج الدراسة..... 43
2.3 مجتمع الدراسة وعينتها..... 43
3.3 خصائص عينة الدراسة..... 44
.1.3.3 متغير الجنس:..... 44
.2.3.3 متغير العمر..... 44
.3.3.3 متغير الدرجة العلمية..... 45
.4.3.3 متغير التخصص العلمي..... 46
.5.3.3 متغير المسمى الوظيفي..... 47
.6.3.3 متغير عدد سنوات الخبرة..... 48
.7.3.3 متغير النشاط الرئيس للمؤسسة..... 49
4.3 أداة الدراسة..... 51
1.4.3 الاستبانة 51
2.4.3 صدق الاستبانة..... 52
3.4.3 ثبات الاستبانة..... 53
5.3 تصميم الدراسة..... 53
.1.5.3 المتغيرات المستقلة..... 53
.2.5.3 المتغيرات التابعة..... 54
6.3 خطوات تطبيق الدراسة 54
7.3 المعالجات الإحصائية..... 54

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها..... 56

1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس ومناقشته..... 56
.1.1.4 مجال واقع وزارة الاقتصاد الوطني في إحداث التنمية المستدامة..... 57
2.1.4 مجال التنمية الاقتصادية..... 60
3.1.4 مجال التنمية الاجتماعية..... 62
4.1.4 مجال التنمية القانونية..... 64
5.1.4 مجال التنمية البيئية..... 65
6.1.4 ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور وزارة الاقتصاد الوطني في التنمية المستدامة..... 66
2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها 68
.1.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ومناقشتها..... 68
.2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ومناقشتها..... 69
.3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة ومناقشتها..... 71
.4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة ومناقشتها..... 73
.5.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة ومناقشتها..... 75
.6.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة ومناقشتها..... 79
.7.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة ومناقشتها 81

الفصل الخامس:استنتاجات الدراسة وتوصياتها..... 83

1.5 استنتاجات الدراسة..... 83
2.5 توصيات الدراسة..... 84

المراجع..... **85**
فهرس الملاحق..... **96**
فهرس الجداول..... **97**
فهرس الأشكال..... **100**
فهرس المحتويات..... **101**